مجلة العلوم العربية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد السادس والثلاثون
رجب ١٤٣٦هـ

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
e-mail: journal@imamu.edu.sa

ظاهرة فقدان الدور التركيبي في النحو العربي

د. مدحت يوسف السبع
كلية التربية - جامعة شقراء

ظاهرة فقدان الدور التركيبي في النحو العربي

د. مدحت يوسف السبع
كلية التربية – جامعة شقراء

ملخص البحث:

تبين – من خلال هذا البحث – أن بالعربية ما يزيد درجةً في الضعف اللغوي عما لا محل له من الإعراب، وهو ما لا دور له في التركيب، وفقدان الدور التركيبي قد وصفه النحاة واللغويون – أحيانا – بالمهمل أو الملغى أو المعلق أو الزائد أو غير ذلك.

وقد استخرجتُ حالات فقدان الدور التركيبي، وحددت أقسام الكلام التي يدخلها، وتلا ذلك معرفة دور الدلالة فيما يفقد دوره التركيبي، وحاولت التوصل لأسباب ظاهرة فقدان الدور التركيبي، ثم قمت ببيان ما يترتب على فقدان الدور التركيبي من آثار صرفية وتركيبية.

تقدمة:

الحمد لله الهادي إلى سواء الصراط، والصلاة والسلام على نبيه الداعي إلى اتباعه، وعلى أتباعه إلى يوم الدين، وبعدُ:

فموضوع هذا البحث هو: دراسة ظاهرة فقدان الدور التركيبي في النحو العربي، وقد سجَّل البحثُ أن ألفاظًا ترد في الجملة العربية ولا عمل نحويا لها، وأن لذلك حالاتٍ، وأسبابا، وآثارا على مستويَيْ: التركيب والدلالة.

وحثني على تناول هذا الموضوع بالدراسة عدد من الأمور، هي:

١- قمتُ بدراسة سابقة لما لا محل له من الإعراب، وتبينت من خلالها أن بالعربية ما يزيد درجةً في الضعف اللغوي عما لا محل له من الإعراب، وهو ما لا دور له في التركيب، وقد وصفه النحاة واللغويون أحيانا بالمهمل أو الملغى أو المعلق أو الزائد أو غير ذلك. ولكن لم أجد - على حد علمي - من حاول جمع مفردات هذا الموضوع في إطار جامع، فقمتُ بذلك[1].

٢- من يطالع المؤلفات العربية يجد اهتماما ملحوظا بما لا محل له من الإعراب على المستويين: التنظيري والتطبيقي، فكثيرا ما يجد تعبير: ما لا محل له من الإعراب في موضعه من السياقات العربية المنظِّرة أو التطبيقية. لكن هذا ليس متوافرا مع: ما لا دور له في التركيب؛ إنه مُني بترك جمع مادته الوافرة، ناهيك عن دراستها، اكتفاءً بترداد عدد كبير من المصطلحات المعبرة عنه، من مثل:

---

(١) قد كنتُ جاريتُ بعضَ النحاة في وصف بعض الألفاظ بأنها لا محل لها من الإعراب في بحثي: (ما لا محل له من الإعراب في التفكير النحوي)، منشور في حولية كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، ع:٦٩، يوليو ٢٠٠٩م. واتضح لي بعد دراسة الموضوع الحالي: (ظاهرة فقدان الدور التركيبي في النحو العربي) أن هذه الألفاظ ليست من قبيل ما لا محل له، بل يُحكم عليها بأنها لا دور لها تركيبا.

الإهمال، والإلغاء، والتعليق، والزيادة. وقد حاولت جمع مادة هذا الموضوع، ودراستها؛ لمعرفة مدى اتساق نظرية النحو العربي في التعامل مع ما لا محل له من الإعراب وما لا دور له في التركيب.

٣- محاولة التوصل إلى فهم سبب تقسيم النحاة واللغويين الوظائف النحوية إلى أصول وفروع، والحكم على بعض ألفاظ اللغة بأنه لا محل لها من الإعراب، أوْ لا دور لها في التركيب، عن طريق وسْمها بأنها: مهملة، أو ملغاة، أو معلقة، أو زائدة.

والمطالع للجهد العربي المبذول في خدمة العربية لا يجد - على حد علمي - دراسة متخصصة لما لا دور له في التركيب، إلا ما تناثر في مباحث النحو العربي من حديث عند ورود بعض المصطلحات ذات الصلة، من مثل: الإهمال، والإلغاء، والزيادة، والتعليق، وكذلك بعض الدراسات التي تناولت ظاهرة الزيادة في النحو العربي[1].

---

(١) بعد الانتهاء من هذا البحث نبهني أحد العلماء الكرام إلى أن هناك بعض الدراسات التي قد تمس موضوعي من قريب، وقد رجعت سريعاً إلى ما ذكر مشكوراً، وقد تبين لي الآتي:

أ- بحث (ظاهرة الكفّ عن العمل في النحو العربيّ) الذي قام به الدكتور رياض السواد أستاذ اللغة والنحو المساعد في جامعة ذي قار- العراق، وهو منشور في الشبكة العالمية (النت)، وقد قصره صاحبه على الكف بـ(ما)، وجاء في ثلاثة مباحث؛ خصص مبحثه الأول، وعنوانه: (المصطلح واضطراب التحديد) لمناقشة تسمية (ما) كافة أو مهيئة عند النحاة ، وأورد فيه عشرة نصوص تبين الاضطراب في استعمال المصطلحين: كافة ومهيئة.

أما المبحث الثاني وعنوانه: (مظاهر الشكل والمضمون) فقد خصصه لإثبات تركيز النحاة على الجانب الشكلي المترتب على الكف أو التهيئة، وحاول البحث عن المعاني المؤداة من التراكيب التي اصطلح عليها بـ (مكفوفة أو مهيئة). وأخذ يحصي خمسة عشر معنى للتراكيب المكفوفة.

أما المبحث الثالث فعنوانه: (بناء الجملة مع الكافة أو المهيئة)، وفيه حاول أن يسلط الضوء على بناء الجملة مع الأدوات والأفعال المكفوفة عن العمل مقتصرا على بعضها دون البعض الآخر لصفة التشابه بين التراكيب.

ومما سبق يتضح بعد ما بين بحثي وبحث: (ظاهرة الكفّ عن العمل في النحو العربيّ) الذي قام به الدكتور رياض السواد؛ إذ اقتصر بحثه على (ما) الكافة أو المهيئة فحسب، في حين أن بحثي ذكر في المبحث الرابع، وعنوانه: (أسباب فقدان الدور التركيبي) أحد عشر سببا لفقدان الدور التركيبي، وهي: اجتماع عاملين، اجتماع مثلين، فقدان شرط العمل، دخول الكافّ عن العمل، عدم الاختصاص، الاعتراض بين متطالبين، الامتزاج بين الكلمات، التحول الدلالي، الوضع اللغوي، خصوصية الموقع، التخفيف. وتناولها جميعا بالدرس؛ ناهيك عن أن فكرة بحثي هي وضع تصور شبه متكامل لظاهرة فقدان الدور التركيبي من حيث حالاتها، ونسبة ظهورها في أقسام الكلام، وتأثر الدلالة بها، وأسباب هذه الظاهرة، وآثارها اللغوية.

ب– رسالة الماجستير التي بعنوان : موانع عمل العوامل، للباحث: محمود حسن شمس الحق، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٣٢هـ.

ووجدت أنها تولي اهتمامها بما يمنع العمل النحوي مما ورد في كتب النحاة، وقسمتُ ذلك على بابين، الباب الأول خصصته للأفعال، والباب الثاني خصصته للحروف والأسماء، وكانت تعرج على الدلالة خفيفا.

وإن كان لها من فائدة لبحثي هذا ففي تقصي العوامل الممنوعة من العمل والموانع التي منعتها. وهذا البحث لا يفيده كثيرا ذلك؛ لأن ما أورده من شواهد على ظاهرة فقدان الدور التركيبي فيه غناء، والظاهرة أوضح من أن تحتاج إلى شواهدها إضافية. بل الذي حاول البحث أن يقدمه – ولم تجعله رسالة الماجستير هدفا لها – هو القفز إلى ما بعد منع العامل من العامل، وإثبات أنه صار فاقدا دوره التركيبي، ووضع تصور شبه متكامل لظاهرة فقدان الدور التركيبي من حيث حالاتها، ونسبة ظهورها في أقسام الكلام، وتأثر الدلالة بها، وأسبابها، وآثارها اللغوية.

ج – رسالة : (موانع العمل في الجملة الاسمية المقيدة)، للباحث: حميد بن عطية الله السلمي،رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٨م.

وجدت أنها حرصت على دراسة ما يعرض لنواسخ الجملة الاسمية – فعلية كانت أو حرفية – من موانع تمنعها من العمل في جزأي الجملة الاسمية أو في أحدهما، وذلك من الناحية النظرية والتطبيقية. وقد تتبعتُ الدراسة هذه الموانع عند القدماء والمحدثين من النحويين، مع توضيح المانع سواء اللفظي منه أو المعنوي، وبيان سبب منعه للعامل من العمل، مدعمة ذلك كله بالشواهد المتعددة.

وواضح مما سبق أن هذه الرسالة لم تخرج كثيرا عن الرسالة السابقة (موانع عمل العوامل) إلا في اقتصارها على موانع العوامل الداخلة على الجملة الاسمية. وفيها يقال ما قيل في الرسالة السابقة.

والبحث يسجّل – هنا - ملحوظتين، هما:

١– نظراً لأن هذا البحث يدرس ظاهرة متعلقة باستكمال أركان نظرية العامل، وهي وسْم بعض أجزاء الجملة العربية بأنه لا عمل له أوْ لا دور له تركيباً– فقد آثر أن تستحوذ مؤلفاتُ المتأخرين من النحاة واللغويين على جل اهتمامه، ففيها نظرية العامل واضحة، والجدال حولها محتدم، وأدلة الفِرَق بيّنة، والمصطلحات قد نضجت وتقررت.

٢– الاختلاف البيّن في محاولة تخريج النصوص التي تتجلى فيها حالات الظاهرة المدروسة، ولعل ذلك راجع إلى طبيعة المادة المدروسة؛ فهي ألفاظ بعضها ليس له تأثير تركيبي في جُمله، ويوصف بأنه: مهمل، أو ملغى، أو معلق، أو زائد. أما تأثيره الدلالي ففيه خلاف.

قد استلزمت دراسة ظاهرة فقدان الدور التركيبي تحديد مدلولات بعض المصطلحات الواردة في البحث، فخصصت لذلك التمهيد. وقمت بجمع مادة البحث وتصنيفها، وقد جاء ذلك في المبحث الأول: حالات فقدان الدور التركيبي. وحددت أقسام الكلام التي يدخلها فقدان الدور التركيبي، وذلك في المبحث الثاني. وتلا ذلك معرفة دور الدلالة فيما يفقد دوره التركيبي، وكان هذا في المبحث الثالث. وحاولت التوصل لأسباب ظاهرة فقدان الدور التركيبي، وكان موضعها في المبحث الرابع. ثم قمت ببيان ما يترتب على فقدان الدور التركيبي، وأفردت لذلك المبحث الخامس: آثار فقدان الدور التركيبي. وتلا ذلك كلَّه الخاتمةُ، وذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث. ثم جاء فهرس المصادر والمراجع.

﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[١]

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٣

تمهيد : التعريف بمصطلحات وردت في البحث

ورد في هذا البحث عدد من المصطلحات آثرت أن أُعرِّف بها؛ لما يترتب على ذلك من فهم لمنطلقات هذا البحث، وتجاوب مع الآراء الواردة فيه.

١- ظاهرة:

ورد هذا المصطلح في عنوان البحث وداخله، وقد ورد في (المعجم الوسيط) قوله : "الظاهرةُ الأمرُ ينجم بين الناس ، يقال : بَدَتْ ظاهرةُ الاهتمام بالصِّناعة"[١]. وورد في (معجم اللغة العربية المعاصرة) أن الظاهرة :" ما يُعرف عن طريق الملاحظة والتجربة : درَس أسبابَ الظاهرة وأحاط بها معرفة وتحليلاً "[٢]. ومن ثم فمصطلح (ظاهرة) في هذا البحث يعني : ما شاع في النحو العربي من فقدان الدور التركيبي لبعض الألفاظ.

٢- الدور التركيبي: هو العمل النحوي الذي يؤديه اللفظ في تركيبه. وهذا الدور قد يكون إيجابيا أو سلبيا، بمعنى أنه قد يؤثر، أو يتأثر، في جملته رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما أو غير ذلك، وهذا هو التأثير، أو التأثر، الإيجابي. وقد يؤثر سلبيا بأن يلغي عمل العامل، وهذا هو التأثير السلبي، يقول الرضي:"والعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف معنويا، كالتأكيد في الباء، ورفع الاحتمال في (لا) هذه وفي (من) الاستغراقية – مانعا من كون الحروف زائدة، ويرون تأثيره لفظيا، ككونها كافةً: مانعا من زيادتها."[٣]

---

(١) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط ٤، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م: ظهر

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م: ظهر

(٣) شرح الرضي على الكافية: للرضي الاستراباذي، تحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ود. يحيى بشير المصري ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م : القسم الثاني، ج٢،ص ١٣٧٧

فـ(ما) التي تكف (إنَّ) وغيرها عن العمل لا تعدّ زائدة، ويُعدّ كفها هذا عملا نحويا أو دورا تركيباً. يقول الرضي:"ولم يعدوا (ما) الكافة، وإن لم يكن لها معنى، من الزوائد؛ لأن لها تأثيرا قويا، وهو منع العامل من العمل، وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخله، وعلى مذهب من أعمل (ليتما) و(إنما) وأخواتها، تكون (ما) زائدة."[1]

ومن باب الأولى أن يعدّ تغيير نوع العمل عملا تركيباً، فـ(ما) الكافة قد تؤدي بكفها إلى جعل المكفوف عاملا عملا غير ما كان يعمل من قبلُ، ومن ذلك (حيث) التي كانت ملازمة للإضافة، وتعمل الجر، فلما دخلت عليها (ما) كفتها عن الإضافة، وأكسبتها إبهاما؛ فعملت الجزم كأدوات الشرط الجازمة "وأما (حيثما) فنقول: (ما) فيها كافة لـ(حيث) عن الإضافة، لا زائدة، كما في: (متى ما، وإما)، وذلك أن (حيث) كانت لازمة للإضافة، فكانت مخصصة بسبب المضاف إليه، فكفتها (ما) عن طلب الإضافة؛ لتصير مبهمة، كسائر كلمات الشرط."[2]. ومن ثم صارت جازمة "لأنها هي المصححة لكونهما(حيثما، وإذا ما) جازمتين، فهي الكافة لهما، أيضا، عن الإضافة."[3]

٣- فقدان الدور التركيبي:

هو ألا يكون اللفظ عاملا وضعا أو لطارئ، وألا يكون معمولا لغيره.

فلفقدان الدور التركيبي حالتان تتضحان من رجْع النظر في تعريفه، وهما:

الأولى: ما لا دور له تركيباً وضعاً؛ حيث وضعته اللغة ولا دور له في التركيب.

الثانية: فقدان اللفظ دوره التركيبي؛ حيث أسندت إليه اللغة دورا في التركيب، ثم طرأ عليه ما يفقده إياه.

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج٢، ص ١٣٧٥، ١٣٧٦

(٢) التصريح، للشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٢٥هـ: ١/١٤٠

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج٢، ص ١٣٧٥، ١٣٧٦

وهو في كل حالة من الحالتين: كليّ، وجزئيّ.

الكليّ: ما لا يعمل في غيره، ولا يعمل فيه غيره.

الجزئيّ: ما يعمل في غيره، ولا يعمل فيه غيره.

وسيذكر البحث تفصيلا لذلك في موضعه من البحث.

٤- ما لا محل له من الإعراب:

المحل الإعرابي للكلمة المفردة، أما الجمل فلا محل لها من الإعراب، يقول أبوحيان: "أصل الجمل أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدر بالمفرد؛ لأن المعرب إنما هو المفرد، والأصل في الجملة أن لا تكون مقدرة بالمفرد."[١] فما يحل محل الاسم يحل به إعرابه، وما يحل محلا لا يحله الاسم يقال عنه: لا محل له من الإعراب.

فما لا محل له من الإعراب "هو كل لفظ (اسم أو فعل أو اسم فعل أو اسم صوت أو حرف)، أو جملة، أو شبه جملة، حلت في محل لا يوضع فيه الاسم المفرد. ولو وضع فيه الاسم المفردلم يكن له إعراب."[٢]

٥- الزيادة : يطلق مصطلح الزيادة في التراث اللغوي العربي ويراد به كون اللفظ غير عامل مع إرادة معناه، أو كونه عاملا ولكنه يؤدي دلالة غير أساسية في جملته، جاء في

---

(١) الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م : ٢/ ١٧

(٢) ما لا محل له من الإعراب في التفكير النحوي، د. مدحت يوسف السبع، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة المنيا، ع: ٦٩، ٢٠٠٩م : ص ٧

(شرح المفصل) :" الزيادة على ضربين: زيادة مبطلة العمل مع بقاء المعنى الزمني، كما سبق، وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى، وإن كان العمل باقيا."[1].

ومن ثمَّ فللزيادة حالتان:

الحالة الأولى- الزائد غير العامل والمؤثر في معنى جملته:

ولهذه الحالة صورتان:

الصورة الأولى: الزائد غير العامل والمؤثر في معنى جملته، ولكن إذا حُذِفَ الزائدُ فسد المعنى، كما في: (غضبت من لا شيء)، فلو أُسقط الحرف الزائد (لا) لانعكس المعنى.

الصورة الثانية: الزائد غير العامل والمؤثر في معنى جملته، ولكن إذا حُذِفَ الزائد ضعُف المعنى الذي تؤديه الجملة، كما في : (زيد كان فاضل)، فلو أُسقط الفعل الزائد (كان) لنَقُصَ المعنى الذي تؤديه الجملة، وسُلبت دلالتها على المضي.

وفي هاتين الصورتين كلتيهما الزائد لا عمل له نحويا في جملته، ومن ثم لا دور له تركيباً.

يقول ابن هشام عند الكلام على الحرف (لا) : " من أقسام (لا) النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو (جئت بلا زاد) و(غضبت من لا شيء)، وعن الكوفيين أنها اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة. وغيرهم يراها حرفا،

---

(١) شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة ، بدون تاريخ : ٧ / ١٥٠.
ورد تعريف مصطلح الزيادة في (معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية) بأنها:" يراد أن تكون الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما يعرب، ومتى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وتسمى الزيادة هنا الإلغاء أيضا." انظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية، د. محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، بدون تاريخ. وهو تعريف غير وافٍ.

ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو: (زيد كان فاضل) زائدة، وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع، فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه كما في مسألة (لا) في نحو: (غضبت من لا شيء)، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة كان."[1].

الحالة الثانية - الزائد عامل ويؤكد معنى الجملة:

الحالة الثانية هي التي يكون فيها للزائد عمل نحوي، وتأكيد للمعنى الأساسي الذي تؤديه الجملة من قبل مجيئه، وقد سبق أن قال عنها ابن يعيش: "زيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى، وإن كان العمل باقيا، نحو: ما جاءني من أحد، ومثله بحسبك محمد، المراد: حسبك، ومثل : (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)[2]، والمراد كفى الله..."[3]

وفي هذه الحالة الحرف الزائد فقد جزءا من دوره التركيبي؛ إذ إنه لا تعلقَ له، وإن قام بوظيفة جرّ الاسم بعده، وهي جزء من دوره التركيبي.

٦- **الإلغاء:** هو منع الفعل القلبي المتصرف من العمل النحوي إذا توسط جملته أو جاء آخرها"هو ترك العمل لغير مانع لفظاً أو محلاً."[4]، وذلك لضعف العامل "الإلغاء هو إبطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه بين المبتدأ والخبر أو تأخره عنهما"[5]

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة سنة ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م: ٢٧٢/١

(٢) سورة الفتح، الآية: ٢٨

(٣) شرح المفصل: ٧/ ١٥٠

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ :٢/ ٢٢٧

(٥) التصريح: ١/ ٢٥٣

والإلغاء قد يعني – كذلك – عدم إعراب الظرف والجار والمجرور خبراً "ويراد بالإلغاء أيضا عدّ الظرف والجار والمجرور غير خبر، فيصبح لغواً."[1]

والملغى قد يعمل جزئيا، يقول صاحب (التصريح) عن (كان): "وقيل تامة، وإنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى، نحو: زيد ظننت عالم."[2] فالفعل القلبي (ظننت) في النص السابق ملغى؛ أي لا دور له تركيباً، ورغم ذلك رفع فاعلا، ومن ثم فالملغى قد يعمل عملا جزئيا، بشرط ألا يعمل عملا يخرج به عن بابه النحوي[3].

٧- **التعليق:** هو منع الفعل القلبي المتصرف من العمل لفظاً لا محلاً، وذلك إذا تبعه ما له صدر الكلام " التعليق هو ترك العمل في اللفظ، لا في التقدير، لمانع."[4]، فالتعليق " هو إبطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ما له صدر الكلام بعده، وسمي تعليقا لأنه إبطال في اللفظ مع تعلق العامل في المحل."[5] ومن ثم فالتعليق نوع من فقدان الدور التركيبي الجزئي؛ إذ لم يعد للعامل المعلَّق عمل في اللفظ، واكتفى بالعمل في المحل.

ويجمل ابن هشام الفروق بين الإلغاء والتعليق بقوله: "وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :

أحدهما: أن العامل الملْغَى لا عَمَلَ له الْبَتَّةَ، والعامل المعلّق له عَمَلٌ في المحل، فيجوز: (علمت لَزَيْدٌ قائم وَغَيْرَ ذَلِكَ من أموره) بالنصب عَطْفاً على المحل... **والثانى** : أن

---

(١) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية: ٢٦٨

(٢) التصريح: ١/ ١٩٢، ١٩٣

(٣) سيأتي توضيح لذلك في موضعه من البحث.

(٤) همع الهوامع :٢/ ٢٣٣

(٥) التصريح: ١/ ٢٥٤. وانظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية: ٢١٤– ٢١٥. ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، بدون تاريخ: ص ٢٣٦

سبب التعليق مُوجِبٌ، فلا يجوز: (ظَنَنْتُ ما زيداً قائماً)، وسبب الإلغَاء مُجَوِّز، فيجوز: (زَيْداً ظننتُ قائماً) و (زيداً قائماً ظننتُ)."[1]

٨- **الإهمال:** ورد استعمال هذا المصطلح عند بعض النحاة على ما يوهم أنه يرادف الإلغاء، يقول عباس حسن عن سبب الإلغاء: "وسببه إما توسط الناسخ بين مفعوليه مباشرة بغير فاصل بعده يوجب التعليق، وإما تأخره عنهما. فإذا تحقق السبب جاز - في الأغلب - الإعمال أو الإهمال."[2]

والصحيح أن المهمل لا عمل له البتة في جملته، ولا يتأثر بعامل[3]، وإن كان له دور دلالي - فحسب - في جملته "الإهمال: يراد عدم تأثير الكلمة في غيرها إعرابيا، فيقال: حرف مهمل؛ أي لا عمل له. وقد أطلق الإهمال على خلو الكلمة من العامل."[4]

أما الإلغاء فقد سبق توضيح أنه كلي وجزئي، والإلغاء الجزئي يكون فيه الملغى عاملا غير معمول.

والمهمل يزول اختصاصه في جملته، ومن ثم يدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ومن ذلك (إنْ) النافية "(إنْ) المكسورة الخفيفة قد تكون نافية، ومجراها مجرى (ما) في نفي الحال، وتدخل على الجملتين: الفعلية والاسمية."[5]

---

(١)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩م: ٢/ ٦٣

(٢) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط١١، بدون تاريخ : ٢/ ٣٨

(٣) النحو الوافي: ٤/ ٢٩٤، هامش : ٤

(٤) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية: ٢٩٣

(٥) شرح المفصل: ٥/ ٣٩

(*) على أن يكون رمز (–) دالا على أن الصفة سالبة، والرمز (✓) دالا على أن الصفة موجبة.

وأقسام الكلام من حيث ما يدخلها من الزيادة، والإلغاء، والتعليق، والإهمال، وفقدان المحل الإعرابي، وفقدان الدور التركيبي، يوضحها الشكل التالي:

ما يدخله / قسم الكلم	اسم	فعل	حرف
الزيادة	*–	*✓	✓
الإلغاء	–	✓	✓
التعليق	–	✓	–
الإهمال	–	–	✓
ما لا محل له	✓	✓	✓
فقدان الدور التركيبي	✓	✓	✓

والدور التركيبي والدلالي لما يوصف بالزيادة، والإلغاء، والتعليق، والإهمال، وفقدان المحل الإعرابي، وفقدان الدور التركيبي، يوضحه الشكل التالي:

المصطلح / الدور التركيبى والدلالى	الدور التركيبىّ		الدور الدلاليّ	
	يؤثر	يتأثر	يؤثر	يتأثر
الزائد	✓	–	✓	
الملغى	✓(جزئيا)	–	✓	
المعلق	✓(جزئيا)	✓	✓	
المهمل	–	–	✓	
ما لا محل له	✓	–	✓	
ما فقد الدور التركيبي كليا	–	–	✓	
ما فقد الدور التركيبي جزئيا	✓	✓	✓	

* * *

المبحث الأول : حالات فقدان الدور التركيبي

لفقدان الدور التركيبي حالات تتضح من رجْع النظر في تعريفه السابق، وهي:

أولا : ما لا دور له تركيباً وضعاً، وهو على ضربين: كليّ، وجزئيّ.

١- الكليّ، وهو ما لا يعمل في غيره، ولا يعمل فيه غيره.

٢- الجزئيّ، وهو ما يعمل في غيره، ولا يعمل فيه غيره.

ثانيا : فقدان اللفظ دوره التركيبي لعارض، وهو على ضربين: كليّ، وجزئيّ.

١ - الكليّ: فقدان الدور التركيبي لفظاً ومحلاً .

٢ - الجزئيّ: فقدان الدور التركيبي لفظاً، وله صورتان، هما: فقدان الدور التركيبي لفظاً، فقدان الدور التركيبي لفظا، لا محلاً، مع وجود حركة ظاهرة لا توصف بإعراب ولا بناء.

أولا - ما لا دور له تركيباً وضعاً:

قد يكون اللفظ لا دور له تركيباً وضعاً، فاللغة حرمته دوره التركيبي منذ أن ورد على لسان العربيّ. وهو على ضربين: كليّ، وجزئيّ.

١- الكليّ: ما لا يعمل في غيره، ولا يعمل فيه غيره

هذا الضرب يفقد دوره التركيبي بسبب أنه لا يطلب عملا تركيباً في أي لفظ في جملته، ولا يقع معمولا لعامل آخر، قال ابن السراج :"وحق الملغى - أي الزائد - عندي أن لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع، وأن يكون دخوله كخروجه، لا يحدث معنى غير التأكيد."[1]، ومنه:

---

(١) الأصول فى النحو، لأبى بكر محمد بن سهل السراج النحوي، البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م : ٢/ ٢٥٩

أ- (كـان) الزائدة :

تزاد (كان) فتصبح ملغاة، ومن ثم لا دور لها تركيباً "كان في حال زيادتها لا اسـم لها ولا خبر ولا فاعل ؛ لأنها ملغاة عن العمل. هذا مذهب المحققين "[1] .

وفي حال زيادتها تكسب جملتها الدلالة على الزمان فحسب، ورد في (التصريح): "وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى ألبتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على المضي." [2]

ويقول ابن يعيش : " قد تدخل (كان) في باب التعجب زائدة على معنى إلغائه عن العمل وإرادة معناها، وهو الدلالة على الزمان، وذلك نحو قولك : (ما كان أحسن زيداً) إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى"[3].

ويجمل عباس حسن ما سبق في قوله:" أما معنى زيادتها فأمران ؛ أولهما : أنها غير عاملة، فلا تحتاج إلى معمول من فاعل أو مفعول أو اسم وخبر أو غيرهما ؛ إذ ليس لها عمل، وليست معمولة لغيرها ... وثانيهما: أن الكلام يستغني عنها، فلا ينقص معناه بحذفها."[4].

ب - أسماء الأصوات:

أسماء الأصوات نوعان، ويبيّن صاحب (التصريح) نوعيها وما يشملانه من أقسام بقوله:" وهي – أي أسماء الأصوات – نوعان؛ أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ... وهذا النوع قسمان : أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل،

---

(١) شرح المفصل: ٧/ ١٥٢

(٢) التصريح: ١/ ١٩١، ١٩٢

(٣) شرح المفصل: ٧/ ١٥٠

(٤) النحو الوافي: ١/ ٥٤٢

والثاني لزجره... النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع، والمحكي صوته قسمان: حيوان وغيره."[1]

والنوعان بما تحتهما من أقسام لا دور لأيٍّ منهما تركيباً، يقول ابن هشام عنها إنها:" لا عاملة ولا معمولة."[2]

٢- الجزئيّ: ما يعمل في غيره، ولا يعمل فيه غيره

هذا الضرب يفقد دوره التركيبي بسبب أنه لا يقع معمولا لعامل آخر، وإن كان له عمل تركيبي في جملته، ومنه:

أ- أسماء الأفعال:

أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها، وهذا نوع من فقدان الدور التركيبي ، رغم أن لها عملا في غيرها "أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة"[3]

ب- حروف الجر:

حروف الجر تنقسم إلى: حروف أصلية، وحروف زائدة، وحروف شبه زائدة. والدور التركيبي للحرف هو تعدية العامل إلى المعمول؛ أي نقل معنى العامل إلى المعمول لعجزه عن الوصول إليه بنفسه، وإذا قام الحرف بهذا الدور كان متعلقا بالعامل، وحروف الجر الأصلية لا تنفك عنه، أما حروف الجر الزائدة والشبيهة بها فلا تعلق لها؛ لأنها لا تقوم بهذا الدور التركيبي "يجب أن يكون للجار والظرف متعلق؛ لأن الحرف موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، والظرف لا بد له من شيء يقع فيه، فالموصل معناه والواقع هو

---

(١) التصريح : ٢/ ٢٠٢

(٢) أوضح المسالك : ٤/ ٩٣

(٣) أوضح المسالك : ٤/ ١٦٤

المتعلق. والتحقيق أن ذلك المتعلق إنما يعمل في المجرور، وأنه الذي في محل نصب بالمتعلق؛ بمعنى أنه يقتضي نصبه لو كان متعديا إليه بنفسه، فتعلق المجرور به تعلق عمل، وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه، ونسبة التعلق إليه مسامحة أو مرادهم تعلق الإيصال؛ لأن الحرف يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء. فعلم أن المحل للمجرور فقط. هذا إذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف، وإلا حكم على محل مجموعهما بإعراب العامل."[1]

- حرف الجر الزائد :

حرف الجر الزائد نوعان؛ زائد محض، وزائد غير محض. وإن كان تعلقٌ لغير المحض، كما هو الحال مع اللام المقوية؛ لأنها تساعد العامل على التأثير في المعمول – فلا تعلق لغير المحض، وهو باقي حروف الجر الزائدة "قول الجمهور إن الزائد لا يعمل شيئا"[2]؛ لأنه لم يُؤتَ بحرف الجرّ الزائد لتوصيل معنى العامل إلى المعمول، ولكن لتأكيد المعنى العام "وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالاً قصُرت عن الوصول الى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقويه له وتوكيداً، ولم يدخل للربط."[3]، ومن ثم فحرف الجر الزائد المحض والشبيه به فقدا جزءا من الدور التركيبي الخاص بهما، وهو توصيل معنى العامل إلى المعمول، ولكن اللام – الحرف الزائد غير المحض – لم تفقد هذا الدور لأنها قوَّت العامل ليصل معناه إلى المعمول.

- حرف الجر الشبيه بالزائد:

---

(١) حاشية الصبان على (شرح الأشموني)، محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ: ٢/ ٢٣٦

(٢) مغني اللبيب: ٢٨٧/١

(٣) مغني اللبيب: ٢/ ٤٤٠

حرف الجر الشبيه بالزائد لا يوصل معنى العامل إلى المعمول، ولكن يفيد في جملته معنى عاما، هو التقليل أو التكثير "(ربّ) لها الصدر، من بين حروف الجرّ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل."[1] فضلا عن أنه يجر ما بعده، ومن ثم فالدور التركيبي لحرف الجر الشبيه بالزائد غير مكتمل.

ج- بعض الحروف المشبهة بالفعل:

(ليت) و(لعل) لا يعمل فيهما عامل، بل لا يدخل عليهما عامل أصلا، يقول الأشموني: "وذلك موجود في أسماء الأفعال؛ فإنها تعمل نيابة عن الأفعال، ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتي، فأشبهت ليت ولعل مثلا، ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى، ولا يدخل عليهما عامل."[2]. ويقول عنهما في (التصريح):"ولا يدخل عليهما عامل أصلا، فضلا عن أن يتأثرا به."[3].

ثانيا – فقدان اللفظ دوره التركيبي لعارض:

يحدث أن يقع اللفظ في مواقع تتسبّب في إفقاده دوره التركيبي، وبمطالعة السلوك التركيبي لمفردات الجملة العربية يتضح أن هذا الفقد يحدث بتوافر ملابسات عدة، بعضها يُفقده دوره التركيبي كليًا لفظاً ومحلاً، والبعض الآخر يفقده دوره جزئيا، وله صورتان، هما: فقدان الدور التركيبي لعارض لفظاً، فقدان الدور التركيبي لعارض لفظا، لا محلاً، مع وجود حركة ظاهرة لا توصف بإعراب ولا بناء.

١ – فقدان الدور التركيبي لعارض كليٌّ لفظاً ومحلاً :

هذا الفقدان قد يكون جائزا أو واجبا.

---

(١)شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ:٢/ ٢٣٦

(٢)شرح الأشموني: ١/ ٥٤.

(٣) التصريح: ١/ ٢١٣.

أ – فقدان الدور التركيبي لعارض كليٍّ جوازا:

الأفعال القلبية إذا توسطت بين مفعوليها مباشرة أو تأخرت جاز إعمالها، وجاز إهمالها؛ فلا تعمل النصب فيهما معاً، ولا في أحدهما، وإنما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية "إذا توسطت (الأفعال القلبية) أو تأخرت فإنه يجوز إلغاؤها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها"[1]، والإلغاء هو منع الناسخ من نصب المفعولين معاً: لفظاً ومحلاً، يقول في (التصريح): "العامل الملغى لا عمل له ألبتة، لا في اللفظ ولا في المحل."[2]

ب – فقدان الدور التركيبي لعارض كليٍّ وجوبا:

يفقد اللفظ الدور التركيبي وجوبا في حالات، منها:

(١) إذا كان العامل مصدراً قلبياً متوسطاً أو متأخراً:

المصدر القلبي إذا توسط أو تأخر في جملته فلا دور له تركيباً "أما إذا كان الملغي مصدراً متوسطاً أو متأخراً فإلغاؤه واجب ؛ لأن المصدر لا يعمل في متقدم ، نحو : زيد قائم ظني غالب، وزيد ظني غالب قائم "[3].

وإن كان في (شرح المفصل) حمله على الجواز "وكذلك المصدر حكمه حكم الفعل؛ فيجوز إلغاؤه حيث جاز إلغاء الفعل، ومعنى إلغائه إبطال عمله، لا إبطال إعرابه"[4].

---

(١) شرح المفصل: ٨٥/٧

(٢) التصريح: ٢٥٧/١

(٣) حاشية الصبان: ٢٨/٢

(٤) شرح المفصل: ٨٦/٧

(٢) إذا اتصل بمفعول الفعل القلبي المتقدم لفظ من ألفاظ التعليق:

اتصال لفظ من ألفاظ التعليق بمفعول الفعل القلبي يُلغي عمل الفعل القلبي "لام الابتداء لا تدخل على الاسم، فلو دخلت تعين الإلغاء، نحو: لزيدٌ قائم ظننت."[١]

ومما سبق يتضح أن كلاً من الحالات السابقة فُقد فيها الدور التركيبي فقداً كليًا لفظاً ومحلاً على خلاف بين الوجوب والجواز.

٢ – فقدان الدور التركيبي لعارض جزئيًّا لفظاً :

يُفقد الدور التركيبي جزئيا لفظاً، لا محلاً في مواضع، منها:

أ – الفعل القلبي إذا كان مفعوله جملة:

يفقد الفعل القلبي دوره التركيبي لفظاً، لا محلاً، إذا كان مفعوله جملة، سواء أكان متعديا لمفعول به واحد أو أكثر، وتبعته إحدى أدوات التعليق وفصلته عن معموله "الجملة بعد المعلق في هذا الباب في موضع المفعولين، سادة مسدهما، فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما في: علمتُ زيدا أبو مَنْ هُوَ؟ فهي في موضع المفعول الثاني... وإن كان مما يتعدى لواحد فهي في موضعه"[٢].

ب- فعل القول إذا كان مفعوله الجملة المحكية:

فعل القول لا يعمل في اللفظ إذا تبعته جملة، بل يعمل في المحل، وذلك لأن دوره التركيبي غير مكتمل، فهو غير مقتضٍ للجملة بعده معنىً، وإنما اكتفى بلفظها فحسب، ومن ثم لم ينصب مفعوليها كفعل الظن، ولم ينصب الجملة نفسها لأن الجملة لا إعراب لها، ومن ثم لم يعمل إلا في المحل "تحكى الجملة الفعلية بعد القول

---

(١) التصريح: ٢٥١/١

(٢) همع الهوامع: ٢٣٨/٢

عند جميع العرب ، وكذلك الاسمية عند بعضهم، فلا يعمل القول في جزأيها شيئا كما يعمل الظن؛ لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها، فجزآها معه كالمفعولين في باب (أعطيت) فصح أن ينصبهما، وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها، فلم يصح أن ينصب جزأيها مفعولين؛ لأنه لم يقتضها من جهة معناها فلم يشبه باب (أعطيت)، ولا أن ينصبها مفعولا واحدا لأن الجملة لا إعراب لها، فلم يبقَ إلا الحكاية."[1]

٣ – فقدان الدور التركيبي لعارض جزئيٍّا لفظا، لا محلاً، مع وجود حركة ظاهرة لا توصف بإعراب ولا بناء :

ومن فقدان الدور التركيبي جزئيا لفظا، لا محلا، الألفاظ التي لا توصف حركتها بإعراب ولا بناء، وهذا على ضربين، هما :

أ – ما لا توصف حركته بأنها حركة إعراب أو بناء، وله محل من الإعراب، ولذلك حالات، هي :

تابع المنادى العلم المفرد:

مما لا توصف حركته بإعراب أو بناء وله محل من الإعراب التابعُ إذا كان نعتاً أو عطف بيان أو توكيداً مفرداً أو كان نعتاً مضافاً مقروناً بـ(أل) أو عطف نسق مقروناً بها أيضاً "والمتجه وفاقاً لبعضهم أن ضمة التابع إتباع، لا إعراب ولا بناء"[2]. وورد كذلك: "يجوز رفع التابع ونصبه في المفرد من نعت أو عطف بيان أو توكيد، وكذلك في النعت المضاف المقرون بـ (أل)، وفي عطف النسق المقرون بـ(أل)، نحو: يا معاويةُ الحليمَ (الحليمُ) بلغت بالحلم المدى، أو الواسعَ (الواسعُ) الحلم ، بنصب كلمتي : (الحليم

(١) التصريح: ٢٦١/١

(٢) حاشية الصبان: ١٤٩/٣

والواسع) مراعاة لمحل المنادى، وبضمهما مراعاة صورية شكلية للحركة اللفظية الظاهرة في المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى؛ فالمنادى مبني على الضم، أما النعت فمعرب شكلاً، ولكن الحركة التي على آخره حركة عرضية لا تدل على إعراب أو بناء"[1]

ويقول الرضي :"وإن لم تكن التوابع المذكورة مضافة (يقصد: النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذا اللام) جاز رفعها ونصبها، تقول في الوصف: يا زيد الظريفُ (والظريفَ)..."[2]

وإن كان الرضي يرى أن الرفع جاء بسبب تبعية حركة الإعراب لحركة البناء على خلاف الأصل، يقول:"إنما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ...لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه، ألا ترى أنك لا تقول: جاءني هؤلاءِ الكرامِ بجرّ الصفة حملا على اللفظ، بل يجب رفعها حملا على المحل، لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تَحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع، وصار حرف النداء كالعامل لها، وكذلك فتحةُ نحو: لا رجل، فلمشابهة الضمة للرفع جاز أن تُرفع التوابعُ المفردةُ؛ لأنها كالتابعة للمرفوع. وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء – التي هي خلاف الأصل – كونُ الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد؛ لأنه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع – أي الضم – بخلاف التابع المضاف." [3]

---

(١) النحو الوافي: ٤/ ٥٢

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ص ٤٣١

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ص ٤٣١، ٤٣٢

وعدُّ حركة هذا التابع لا تدل على إعراب أو بناء، كما رأى الصبان، أو حركة صورية، كما ذهب إليه عباس حسن، يُغني عن تكلف التخريج الذي ذهب إليه الرضي، خاصة أن لها نظائر.

تابع اسم الإشارة المنادى:

مما يرفع بحركة صورية لا توصف بإعراب أو بناء تابعُ المنادى اسم الإشارة الذي جيء به لمناداة ما فيه (أل)، فقد يُبنى على ضم صوريّ مقدر في محل نصب "إذا نودي اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه (أل) من اسم جنس أو موصول، نحو: يا هذا الرجل، ويا هذا الذي قام أبوه، ويجب رفع هذا الوصف إذا قُدّر اسم الإشارة وصلةً إلى نداء ما فيه (أل)، فإن استغني عنه بأن اكتفي بالإشارة في النداء، ثم جيء بالوصف بعد ذلك، جاز فيه الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع."[1]

وقد مال عباس حسن - رحمه الله - إلى رأي من يرى الاقتصار على المتابعة بين التابع والمتبوع في الإعراب الظاهر دون المحليّ، وإذا كان النعت مرفوعا فهذا الرفع صوري "فيجب رفع النعت رفعاً صوريًا لا يوصف بإعراب ولا بناء، وإنما هو رفع جيء به مراعاة شكلية للضم المقدر في اسم الإشارة المنعوت - المنادى - ولا يصح النصب"[2]، وذلك "كراهةً لمخالفة التابع لظاهر إعراب المتبوع إلى المحل الخفي."[3]

وعلى هذا فالرفع أحد وجهي التخريج، وعلامة الرفع علامة شكلية صورية، ولا توصف بإعراب ولا بناء.

---

(١) همع الهوامع: ٣/ ٤٩

(٢) النحو الوافي: ٤/ ٤٨

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج١، ص ٤٥٣

- **المنادى المكرر الذي يليه اسم مجرور:**

ومما تظهر عليه حركة صورية المنادى المكررُ الذي يليه اسم مجرور، ففي مثل: يا صلاحُ صلاحَ الدينِ تُرفع كلمة (صلاح) الأولى وتنصب، ولكن الثانية تنصب فقط، وقد اختُلف في التوجيه الإعرابي لمثل هذه الحالة، ورد عند الرضي في (شرح الكافية):"المنادى المكرر إذا ولي الثانيَ اسمٌ مجرورٌ بالإضافة، فالثاني واجب النصب، ولك في الأول الضم والنصب. قال:

يا تيمُ تيمَ عديٍّ لا أبا لكُمُ لا يَلقينكُمُ في سَوءة عمرُ[1]

... أما الضم في الأول فواضح، لأنه منادى مفرد معرفة...وأما نصب الأول فقال سيبويه[2]: إن تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وهو توكيد لفظي لتيم الأول. وقد مر في توابع المنادى المبني أن التأكيد اللفظي - في الأغلب - حكمه حكم الأول وحركته حركته، إعرابية كانت أو بنائية، فكما أن الأول محذوف التنوين للإضافة، فكذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف.

وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف إليه، لا بعد المضاف إليه، لئلا يُستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تنوين معوض عنه، ولا بناء على الضم.

وجاز الفصل به بينهما في السعة ...لأنك لما كررت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير؛ صار كأن الثاني هو الأول، وكأنه لا فصل هناك.

---

(١) البيت لجرير في: شرح ديوان جرير بن عطية الخطفي، محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، القاهرة، ط١، ١٣٥٣هـ / ١٩٣٣م: ص٢٨٥، والكتاب،(سيبويه) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م: ٢٦/١، ٣١٤، والمقتضب، لأبي العباس بن محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م: ٤/ ٢٢٩

(٢) الكتاب:٢ /٢٠٥

وقال المبرد[1]: إن تيم الأولى مضاف إلى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر... فهو عند المبرد في الأصل مضاف ومضاف إليه بعدهما مثلهما، وعند سيبويه ليست الإضافة مكررة...

وقال بعضهم - بعد موافقة المبرد في أن أصله: (يا تيم عدي تيم عدي)- : إن تيم الأولى مضاف إلى عدي الظاهر، والذي أضيف إلى الثاني محذوف، قال لما حذف المضاف إليه من الثاني بقي: يا تيم عدي تيم، فقدم تيم على عدي، لما ذكرنا في قول سيبويه...

وقد أجاز السيرافي وجها رابعا[2]، نحو: يا تيمَ تيم عدي، وهو أنه كان في الأصل يا تيمُ- بالضم - تيمَ عدي، ففتح اتباعا لنصب الثاني، كما في : يا زيدَ بنَ عمرو." [3]

وفي (شرح المفصل) اختصار لما أورد الرضي:" فإذا نصبتهما جميعاً فسيبويه يزعم أن الأول هو المضاف ... والثاني تكرر لضرب من التأكيد، ولا تأثير في خفض المضاف إليه ... وذهب أبو العباس محمد بن يزيد (المبرد) إلى أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثاني هو المضاف إلى الظاهر المذكور ... والوجه الثاني أن يضم الأول وينصب الثاني وهو القياس؛ لأن الأول منادى مفرد معرفة بُيِّن باسم مضاف إما بدلاً وإما عطف بيان "[4].

ويقول الصبان تعليقا على رأي من اختار كون (تيم) الثانية مقحمة بين المضاف والمضاف إليه: "وعليه ففتحته غير إعراب؛ لأنها غير مطلوبة لعامل، بل فتحته إتباع فيما يظهر."[5].

---

(١) المقتضب: ٤ /٢٢٧

(٢) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، حققه وعلق عليه الدكتور رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م: ٢/ ٤٠٢

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج١، ص ٤٦٢- ٤٦٤

(٤) شرح المفصل: ٢/ ١٠

(٥) حاشية الصبان: ٣/ ١٥٤

ويقول عباس حسن:"هذا المنادى منصوب لأنه مضاف إلى الدين، وصلاح الثانية توكيد لفظي أو زائد مهمل، لا يوصف بإعراب ولا بناء، وفتحته فتحة مماثلة ومشابهة للأول"[1]. فلا توصف فتحة تابع هذا المنادى بأنها فتحة بناء أو إعراب، وإنما هي حركة صورية للمشاكلة المجردة.

وواضح من هذه التخريجات الكثيرة المحاولةُ الجادة لتفسير نصب المضاف دون تنوين رغم أن المضاف إليه قد حذف. والمتأمل في اختيار عباس حسن - رحمه الله - يجده أولى؛ لأنه أثبت النصب ، الذي يحاولون إثباته، وتجنب التكلف في التقدير الذي وقع فيه بعض من ورد رأيُه في النصين السابقين.

وبناء على ما سبق فحركة تابع المنادى المكرر الذي يليه اسم مجرور حركة صورية لمماثلة حركة ما قبله، ولا دور له تركيباً لفظا، وإن كان له محل إعرابي.

ب – ما لا توصف حركته بأنها حركة إعراب أو بناء، ولا محل له من الإعراب:

صفة تابع (أي وأية) في أسلوب النداء:

تُرفع صفة تابع (أي وأية) في أسلوب النداء "لو وصفت صفة (أي) تعين الرفع."[2]، لأن تابعها يلزمه "ويلزم تابعها الرفع"[3]، "ووصفها إما بذي (أل) الجنسية مرفوعاً... وقيل يجوز نصبه ، قال المازني: حملا على موضع (أي)، ورُدّ."[4].

---

(١) النحو الوافي: ٤/ ٥٥

(٢) حاشية الصبان: ٣/ ١٥١

(٣) شرح الأشموني : ٣/ ١٥٠

(٤) همع الهوامع: ٣/ ٥٠

وإن كان الصبان يرى : " أن تابعَ ذي محل له محل متبوعه، وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع (أي) نصبا، وأن يصح نصب نعته ...اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع أي لعدم سماعه أصلاً"[1].

ويعلق عباس حسن على رأي الصبان بقوله:"وهذا كلام صحيح قوي لا يعترض الأخذ به إلا عدم ورود السماع به، وللسماع الأهمية الأولى في انتزاع حكم لا يعتوره عيب أو ضعف، من أجل ذلك كان الاقتصار على رأي الأشموني ومن وافقه أنسب"[2].

وهذه الحركة حركة صورية، لا توصف بإعراب ولا بناء "وكما يجب الإتباع بالرفع الشكلي الصوري في صفة أي وأية يجب - في الشائع - كذلك في صفة صفتها وفي كل تابع آخر للصفة، ففي مثل: (بارك الله فيك يأيُّها الطبيبُ الرحيمُ) يتعين الرفع وحده في كلمة (الرحيم) التي هي صفة للصفة، لعدم ورود السماع بغيره، بالرغم من أن المنعوت - الطبيب- في محل نصب، فعدم ورود السماع بالنصب يقتضي امتناع نصب التابع وعدم إباحته مطلقاً لا لفظاً ولا محلاً ."[3].

ومما سبق يتضح أن هذا المبحث قام بتوضيح حالات فقدان الدور التركيبي، وبيّن أنها تشمل – أولا – ما لا دور له تركيباً وضعاً، وهو على ضربين: كليّ: ويكون فيما لا يعمل في غيره ولا يعمل فيه غيره، وجزئيّ: ويكون فيما يعمل في غيره ولا يعمل فيه غيره. وتشمل – ثانيا – فقدان اللفظ دوره التركيبي لعارض، وهو على ضربين: كليّ: فقدان الدور التركيبي لعارض لفظاً ومحلاً ، وجزئيّ: فقدان الدور التركيبي لعارض، وهذا الأخير له

(١) حاشية الصبان: ١٥١/٣

(٢) النحو الوافي: ٤٧/٤، هامش ١

(٣) النحو الوافي: ٤٧/٤

صورتان: الأولى: فقدان الدور التركيبي لعارض لفظاً، والثانية: فقدان الدور التركيبي لعارض لفظا، لا محلاً، مع وجود حركة ظاهرة لا توصف بإعراب ولا بناء.

وحري بالذكر أن البحث سيقتصر على دراسة الضرب الأول (الكلي) من الحالتين السابقتين، ولن يتناول بالدراسة الضرب الثاني (الجزئي)؛ وذلك لكثرة تناول أقلام الباحثين له تحت عناوين شتى، ومن ثم أصبح في غنى عن التناول من جديد، وقد اكتفى هذا البحث بوضعه في الإطار العام الذي يشمله مع قسيمه، ووضح مكانه في الدرس النحوي العربي، وهو أنه من باب فقدان الدور التركيبي.

* * *

المبحث الثاني: فقدان الدور التركيبي وأقسام الكلام

تدخل ظاهرة فقدان الدور التركيبي جميع أقسام الكلام الثلاثة في العربية، على تفاوت بينها في النسبة، فهي في الحرف أكثر منها في الفعل، وهي في الفعل أكثر منها في الاسم، ورد في (الصاحبي): "وقد أجاز الكوفيون زيادة الأسماء والأفعال، وهو من قبيل القليل في الأفعال، ومن قبيل النادر والشاذ في الأسماء"(١).

ولعل هذا التفاوت يرجع إلى الثقل النوعي لكل من الاسم والفعل والحرف في العربية؛ فالاسم أكثر أقسام الكلام تواردا للمعاني عليه، ويليه الفعل، أما الحرف فلا تتوارد المعاني عليه أصلا، ومن ثم ناسب أن يسهل فقده دوره التركيبي أكثر من الفعل والاسم، يقول الصبان: "وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم كما بني الاسم إذا أشبه الحرف لعدم فائدة الإعراب في الحرف، وهي تمييز المعاني المتواردة على اللفظ المفتقرة إلى الإعراب؛ لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني"(٢).

أما الفعل فنوعان؛ المبني منه لا تتوارد عليه المعاني، وبعكسها المعرب "والفعل أيضا ضربان: ضرب مبني، وهو الأصل في الأفعال إذا لم تعتورها معانٍ تفتقر في تمييزها إلى إعراب. وضرب وهو بخلافه... فالمبني من الأفعال نوعان: أحدهما الفعل الماضي، مبني باتفاق ... والنوع الثاني الأمر، مبني على الأصح عند جمهور البصريين."(٣).

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م: ٣٣٩، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة: ٢/ ٢٧٥، ٣/ ٧٤

(٢) حاشية الصبان: ١/ ٥١

(٣) التصريح: ١/ ٥٤، ٥٥

ولكن المعرب من الأفعال تتوارد عليه المعاني كالاسم؛ ولذلك يعرب "قال الكوفيون: إنما أعرب (الفعل المضارع) لأنه تدخله المعاني المختلفة ...كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة."[1]

ومما سبق يظهر أن ففقدان الدور التركيبي متفاوت بين أقسام الكلام في العربية على حسب توارد المعاني عليها؛ فأكثرها فقدانا لدوره التركيبي ما لا تتوارد عليه المعاني، وهو الحرف، ويليه الفعل لقلة توارد المعاني عليه[2]، وأقلها فقدانا لدوره التركيبي هو الاسم ؛ وذلك لأنه أكثرها تحملا لتوارد المعاني. وسيبين البحث هذا الأمر بادئا بالأقل فقدانا لدوره التركيبي ومتجها إلى الأكثر؛ مكتفيا بإجمال يتضح منه تحقق الظاهرة في أبواب بعينها من أبواب النحو العربي، تاركا التفصيل لمواضع أخرى من البحث يحسن فيها ذلك.

---

(١) همع الهوامع: ١/ ٥٤

(٢) وقيل في سبب إعراب الفعل أسباب أخرى، منها – عند البصريين – المشابهة بين الفعل والاسم في أن كلا منهما قابل للتخصيص بعد الإبهام، ومنها – عند الكوفيين – أنه معرب بالأصالة؛ فتوارد المعاني متحقق في الفعل كما هو متحقق في الاسم، يقول الرضي: " الاسم يكون مبهما، نحو: رجل، ثم يختص بواحد بسبب حرف، نحو: الرجل، وكذا المضارع مبهم، لصلاحيته للحال والاستقبال، ثم يختص بأحدهما بالسين. والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم. وقال الكوفيون: أُعرب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة، وذلك لأنه قد تتوارد عليه، أيضا، المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتاج إلى إعرابه، ليتبين ذلك الحرف المشترك فيعين المضارع تبعا لتعينه..." راجع: شرح الرضي على الكافية ، القسم الثاني، ج ٢، ص ٨٠٩–٨١١، وهمع الهوامع: ١/ ٥٤– ٥٦.

أولا – ما لا دور له تركيباً من الأسماء:

١- التابع الاسمي في أسلوب الإتباع:

من الأسماء التي لا دور لها تركيباً وضعاً التابع في أسلوب الإتباع؛ فهو وما قبله بمعنى واحد "الأخبار المتعددة إما أن تكون متضادة أوْ لا ، وليس ما تعدّد لفظاً دون معنى من هذا في الحقيقة ، نحو: زيد جائع نائع؛ لأنهما بمعنى واحد، والثاني في الحقيقة تأكيد للأول "[١].

ويعرف عباس حسن التابع بأنه "هو كل لفظ مسموع لا يستقل بنفسه في جملة، وإنما يؤتى به بعد كلمة تسبقه مباشرة (بغير فاصل) فيسايرها في وزنها، وفي ضبط آخرها، ويماثلها في أكثر حروفها، دون أن يكون له معنى خاص ينفرد به في هذه الجملة".[٢]

وتعريف عباس حسن ينطبق على التابع الذي يقصده البحث، وهو التابع الذي لا دور له في التركيب، وإن كان للتابع – في أسلوب الإتباع – ثلاثة أنواع، يقول الرضي عن الإتباع: "وهو على ثلاثة أضرب؛ لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر، نحو: هنيئا مريئا، وهو سرٌّ برٌّ، أوْ لا يكون له معنى أصلا، بل ضُم إلى الأول لتزيين الكلام لفظا أو تقويته معنى – وإن لم يكن له في حال الإفراد معنى – نحو قولك : حسنٌ بسنٌ قسنٌ، أوْ يكون له معنى متكلف غير ظاهر، نحو: خبيث نبيث، من نبثت الشرَّ، أي استخرجته "[٣]

وواضح من نص الرضي السابق أن النوع الثاني من التابع هو الذي يقصده البحث، وهو: ما لا يكون له معنى أصلا، بل يُضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظا أو تقويته معنى. وهو لا يوصف بإعراب ولا بناء " لا نصيب (له) في الإعراب أو البناء، مثل: (بَسَن) في قولهم:

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، القسم الأول، ج ٢ ، ص ٣٠١

(٢) النحو الوافي: ٣/ ٤٦٩، ٤٧٠

(٣) شرح الرضي على الكافية ، القسم الأول، ج ٢ ، ص : ١٠٦٠

(محمد حسن بسن)، ومثل: (نيطان، ونفريت) في قولهم: (اللص شيطان نيطان)، أو: (اللص عفريت نفريت)"[1]

ويقول عنه عباس حسن أيضا: "هو في الرأي الأقوى مجرد لفظ عرضي؛ أي صوت ليس له معنى مستقل، ولا كيان ذاتي يستقل به عن الكلمة التي يتبعها، ولا يجلب زيادة معنى، ولا يوصف وحده بإعراب ولا بناء"[2]

ومما سبق يتضح أن التابع في أسلوب الإتباع ليس له كيان يستقل به عن الكلمة السابقة، ولا يجلب زيادة معنى، وهو كذلك لا يوصف بإعراب ولا بناء، وإنما حركته حركة مشاكلة لما قبله، ومن ثم يرى البحث أنه لا دور له في التركيب.

وليس مما لا دور له تركيباً الظروف المركبة، فكل لفظ منها له دور تركيبي سواء حمل على البناء أو الإعراب " يقال: أتيته صباح مساء ويوم يوم، والكلام فيه كالكلام فيما قبله، وذلك أنه يبنى لتضمنه معنى الحرف وهو الواو ؛ كأنك قلت : صباحاً ومساءً ويوماً ويوماً ؛ فلما حذفت الواو بنيا لذلك .. ولو أضيفت فقلت : صباح مساء لجاز كأنك نسبته إلى المساء ؛ أي صباحاً مقترناً بمساء، وجاز إضافته إليه لتصاحبهما، وكذلك الإضافة جائزة في جميع ما تقدم من نحو : بيت بيت ، وبين بين ، وكفة كفة، ينسب أحدهما للآخر لوقوع الفعل منهما، فإن دخل على جميع ذلك حرف جرّ لم يكن إلا مضافاً مخفوضاً، وبطل البناء"[3] .

---

(١) النحو الوافي: ٣/ ٤٦٩

(٢) النحو الوافي: ٢/ ٣٩٣، هامش : ١

(٣) شرح المفصل: ٤/ ١١٨

٢- التوكيد اللفظي:

يرى النحاة أن الاسم المؤكِّد في التوكيد اللفظي يتبع ما يؤكده في الإعراب "التأكيد اللفظي – في الأغلب– حكمه حكم الأول وحركته حركته، إعرابيةً كانت أو بنائيةً."[١]

ويرى البحث أن الاسم المؤكِّد في التوكيد اللفظي لا دور له تركيباً، فما هو إلا تكرار لفظي للمؤكَّد، وحركته حركة شكلية فحسب. يقول عباس حسن:"اللفظ الذي يقع توكيداً لفظياً ممنوع من التأثر والتأثير؛ أي لا تؤثر فيه العوامل؛ فلا يكون مبتدأ، ولا خبرا، ولا فاعلا، ولا مفعولا به، ولا غيره ... فليس له موضع ولا محل من الإعراب مطلقاً. وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقاً؛ فلا يحتاج لفاعل، أو مفعول به، أو مجرور، أو غيره . وإنما يقال في إعرابه : إنه توكيد لفظي لكذا؛ فهو تابع له في ضبطه الإعرابي، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ، أو غير ذلك. ومن غير أن يكون له محل من الإعراب، أو معمول." [٢]

ولكن البحث لا يرى أنه لا يقال فيه: لا محل له فحسب – كما ذهب عباس حسن – بل هو: لا دور له تركيباً مطلقا. ولعل مما يؤكد ذلك أنه يقع فاصلا في السعة بين المضاف والمضاف إليه، وبين (إنّ) واسمها، وبين (لا) النافية للجنس واسمها، وفي هذا كله لا يجوز الفصل في السعة، ولكن لما كان الاسم المؤكِّد لا دور له تركيباً ساغ الفصل به في السعة، يقول الرضي: " وجاز الفصل في السعة – مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة، وذلك بالظروف خاصةً، في الأغلب، كما يجيء في باب

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ص ٤٦١
(٢) النحو الوافي: ٣/ ٥٢٧

الإضافة – لأنك لما كررت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الأولُ، وكأنه لا فصل هناك."[1]

ويُفهم من كلام الرضي أن التوكيد اللفظي لم يُعتبر وجوده، لأنه لا دور له تركيباً، وما هو إلا تكرار للأول بلفظه وحركته، فكأنه هو، ولذلك جاز الفصل به بين المتلازمين.

ومما يؤكد على أن التوكيد اللفظي لا دور له تركيباً، وأنه زائد، ما قرره بعض النحاة من أن الاعتراض بين المتلازمين من علامات الزيادة "من أقسام (لا) النافية المعترضةُ بين الخافض والمخفوض، نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء. وعن الكوفيين أنها اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة. أما غيرهم فيراها حرفا، ويسميها زائدة، كما يسمون (كان) في نحو: (محمد كان فاضل) زائدة، وإن كانت مفيدة لمعنى، وهو المضي والانقطاع. فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصح المعنى بإسقاطه، كما في مسألة (لا) في نحو: غضبت من لا شيء، كذلك إذا كان يفوت بفواته معنى، كما في مسألة (كان)."[2]

ويؤيد رأي البحث – كذلك – أن التوكيد اللفظي لم يؤسِّس معنى جديدا مخالفا للمؤكَّد، بل هو تأكيد على ما أسسه المؤكَّد من معنى.

٣- (أل) الموصولة في الصفة الصريحة:

الصفة الصريحة نوع من شبه الجملة في باب الموصول، ومصطلح (شبه الجملة) يُشتهر أنه يشمل: الظرف مع المضاف إليه، والجار مع المجرور، ولكن في باب الموصول يُراد به: الظرف مع المضاف إليه، والجار مع المجرور، والصفة الصريحة، وهي اسم

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج١، ص٤٦١

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٢٧٢

الفاعل– ومثله صيغ المبالغة – واسم المفعول، حال الاقتران بـ(أل) "هذا حكم الجملة، وأما شبهها في حصول الفائدة فهو ثلاثة؛ الأول والثاني الظرف المكاني[1] والجار المجرور التامان ... والثالث الصفة الصريحة؛ أي الخالصة للوصفية، وهي التي لم يغلب عليها معنى الفعل، ولذلك عملت عمله."[2]. ومن ثَمّ "إذا كان الموصول (الألف واللام) لم يجز حذفه ولا حذف صلته."[3]

والراجح أن (أل) الموصولة اسم رُكب مع ما بعده تركيب مزجٍ، وظهر إعرابه على آخر ما بعده "إن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة؛ فكأن المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل"[4].

ويرى البعض أن (أل) الموصولة حرف بدليل تخطي العامل لها "واستدل على حرفيتها (أل) بأن العامل يتخطاها، نحو: مررت بالضاربِ، ولا موضع لـ(أل)... مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجمل لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع."[5].

---

(١) ورد في حاشية يس:"قيد بذلك بأن الكلام في الظرف المتعلق بمحذوف وجوبا، وذلك المكاني دون الزماني. وأما إذل كان الكون خاصا فيقع ظرف الزمان صلة إذا كان الظرف قريبا، نحو: نزل المنزل البارحة أو أمس أو آنفا." حاشية يس حاشية على التصريح: للشيخ يس بن زين الدين العليمي، مطبعة الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ :١٤١/١

(٢) التصريح: ١٤٠/١

(٣) شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الأندلسي المعروف بابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوى المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م : ١/ ٢٣٣

(٤) التصريح: ١٣٧/١

(٥) شرح الأشموني: ١/ ١٥٦، ١٥٧

ويرى آخرون أنها موصول اسمي "فبمقتضى النظر وصل الألف واللام ، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما تُوصل به أخواتها"[1]، ويرى عباس حسن أن (أل) اسم موصول مستقل "المستحسن إجراء الإعراب بحركاته المختلفة على آخر هذه الصفة الصريحة دون ملاحظة (أل)، فهو يتخطاها، برغم أنها اسم موصول مستقل، وأن صلته هي شبه الجملة المكون من الصفة الصريحة مع مرفوعها، فالصفة وحدها هي التي تجري عليها أحكام الإعراب، ولكنها مع مرفوعها صلة لا محل لها "[2].

ويؤكد كون (أل) الموصولة اسما رغم تخطي العامل لها ما ورد عند السيوطي:"إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل، ولذلك تخطى لام التعريف، و(ها) التنبيه في قولك: (مررت بهذا)، و(ما) المزيدة في قوله تعالى: "فبما رحمة من الله"[3] و"عما قليل"[4]، و(لا) في : جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، و"لئلا يكون للناس"[5]، "وإلا تفعلوه"[6]."[7]

ومن ثم فـ(أل) الموصولة ليست حرفا، بل هي اسم مركب مع ما بعده تركيب مزج، وظهر الإعراب على عجز ما بعده، ويتأسس على ذلك أن (أل) الموصولة فقدت دورها التركيبي؛ إذ لم تظهر عليها العلامة الإعرابية، ولم تقدر.

---

(١) شرح التسهيل: ٢٠٢/١

(٢) النحو الوافي: ٣٥١/١

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩

(٤) سورة المؤمنون، الآية: ٤٠

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٥٠

(٦) سورة الأنفال، الآية: ٧٣

(٧) الأشباه والنظائر: ٢٥٢/١

انيا - ما لا دور له تركيباً من الأفعال:

١- الأفعال القلبية :

الأفعال القلبية إذا توسطت بين مفعوليها مباشرة أو تأخرت جاز إعمالها، وجاز إهمالها، فلا تعمل النصب فيهما معاً، ولا في أحدهما، وإنما يرتفعان باعتبارهما جملة اسمية "إذا توسطت (الأفعال القلبية) أو تأخرت فإنه يجوز إلغاؤها ؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها"[١]. ومن ثَمّ يتضح أن الأفعال القلبية إذا ألغيت فلا دور لها تركيباً، وقد سبق تفصيل ذلك في المبحث الأول.

٢- التوكيد اللفظي:

الفعل المؤكِّد توكيدا لفظيا لا فاعل له، ذلك أنه تكرار للمؤكَّد، وجيء به لتأكيده فحسب، لا لإثبات معنى جديد، ولا يقصد إسناده "إن كان المؤكد فعلاً – ماضياً أو مضارعاً – فإن توكيده اللفظي يكون بتكراره وحده دون تكرار فاعله، ولا يكون للفعل المؤكد (التابع) فاعل ... ولا محل له من الإعراب".[٢]

فالفعل المؤكِّد لا يؤثر ولا يتأثر بالعمل في جملته "اللفظ الذي يقع توكيداً لفظياً ممنوع من التأثر والتأثير، أي لا تؤثر فيه العوامل... فليس له موضع ولا محل من الإعراب مطلقاً. وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقاً، فلا يحتاج لفاعل، أو مفعول به، أو مجرور، أو غيره."[٣]

---

(١) شرح المفصل: ٨٥/٧

(٢) النحو الوافي: ٥٣١/٣، ٧٢/٢

(٣) النحو الوافي: ٥٢٧/٣

واضح من هذا النص أن الفعل المؤكِّد لا يؤثر ولا يتأثر، ولا يقصد إسناده، وهذا لا يسمى: لا محل له من الإعراب فحسب، بل يقال: إنه لا دور له تركيباً، وقد سبق توضيح أن الاسم المؤكِّد لا دور له تركيباً أيضا.

٣- (كان) الزائدة :

تزاد (كان) فتصبح لا دور تركيباً لها، ولكنها تكسب جملتها الدلالة على الزمان الماضي فحسب "كان في حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل ؛ لأنها ملغاة عن العمل. هذا مذهب المحققين "[١] . ومن ثم لا دور تركيباً لـ(كان) الزائدة.

٤- التابع الفعلي في أسلوب الإتباع:

سبق أن ناقش البحث الاسم التابع في أسلوب الإتباع، وذهب البحث إلى أنه لا دور له تركيباً، والحكم نفسه يجري على الفعل في أسلوب الإتباع؛ فالفعل (بَظِيَتْ) في قولهم: (حَظِيَتْ المرأةُ وبَظِيَتْ) لا دور له تركيباً، لأنه توكيد لفظي بالموازن "الإتباع هو أن تتبع الكلمة على وزنها أو رويها إشباعا وتوكيدا، حيث لا يكون الثاني مستعملا بانفراده في كلامهم، وذلك يكون على وجهين: أحدهما أن يكون للثاني معنى كما في (هنيئا مريئا)، والثاني أن لا يكون له معنى، بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى، نحو: قولك حسن بسن "[٢]، ويقول عباس حسن عن التابع: "هو في الرأي الأقوى مجرد لفظ عرضي؛ أي صوت ليس له معنى مستقل، ولا كيان ذاتي يستقل به عن الكلمة التي يتبعها، ولا يجلب زيادة معنى، ولا يوصف وحده بإعراب ولا بناء"[٣]

---

(١) شرح المفصل: ١٥٢/٧

(٢) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م : ٣٥

(٣) النحو الوافي: ٣٩٣/٢، هامش : ١

ثالثا - ما لا دور له تركيباً من الحروف:

الحروف منها ما هو عامـل : يعمل النصب أو الجزم أو الجرّ، وهـو الحـرف المختص. ومنها ما هو مهمل : لا يعمل شيئاً مما سبق، وهو الحرف غير المختص " الحرف قسمان: عامل، وغير عامل؛ فالعامل هو ما أثر فيما دخل عليه رفعاً، أو نصباً، أو جراً، أو جزماً. وغير العامل بخلافه، ويسمى المهمل."[1]، ومن الحروف التي يرى البحث أنها لا دور لها تركيباً.

١- (إلا) الاستثنائية:

يرى كثير من النحاة أن (إلا) هي العامل في المستثنى بعدها، وقد تزاد (إلا)، وتصبح لا دور لها تركيباً؛ وذلك إذا عمل ما قبلها فيما بعدها، وزيادتها لها صورتان : جوازا أو وجوباً.

أ- زيادة (إلا) وجوبا:

الحالـة الأولـى: إذا تكررت (إلا) مع حرف العطف أو مع البدل فإنها تفقد دورها التركيبي، وتفقد دلالتها على الاستثناء أيضا، وتكرارها يكون مع حرف العطف، مثل: قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا، ويكون مع البدل في مثل: ما جاء أحد إلا زيد إلا أخوك."إذا تكررت (إلا) فإن كان التكرار للتوكيد، وذلك إذا تلت واوا عاطفة أو تلاها اسم مماثل لما قبلها أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب إليه عنه ألغيت جواب الشرط الثاني، وهو وجوابه جواب الشرط الأول، ويشملهما قول الناظم: وألغ إلا ذات توكيد، فالأول وهو العطف، نحو: ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو ، فما بعد إلا الثانية ، وهو عمرو، معطوف بالواو على ما قبلها، وهو زيد ، عطف نسق، وإلا الثانية زائدة للتوكيد، والأصل: ما جاءني إلا زيد وعمرو. والثاني وهو البدل بأقسامه الأربعة."[2]

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قَاسِم المرادي، تحقيق: د. فخرالدين قباوة وأ.محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م :٢٨

(٢) التصريح: ٣٥٦/١

الحالة الثانية:

في أسلوب الاستثناء الناقص المنفي لا يكون لـ(إلا) غير الدور الدلالي، ويكون دورها التركيبي مفقودا وجوبا؛ إذ يتخطاها العامل قبلها إلى المعمول بعدها"العامل في الاسم على ضربين: قياسي واستحساني، فالقياسي ما اختص به، ولم يكن كجزء منه، و(إلا) كذلك فيجب لها العمل، كوجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك، ما لم تتوسط بين عامل مفرَّغ ومعمول؛ فتُلغى وجوبا إن كان التفريغ محققا." [1]

ب- زيادة (إلا) جوازا:

في أسلوب الاستثناء التام المنفي متصلا ومنقطعا تفقد (إلا) دورها التركيبي جوازا؛ إذ يجوز أن تعمل، ويجوز أن يلغى عملها؛ ومن ثم تفقد دورها التركيبي.

ورد عن فقدان (إلا) دورها التركيبي وجوبا وجوازا: "فيجب في (إلا) أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ، فتلغى وجوبا إن كان التفريغ محققا، نحو: ما قام إلا زيد، وجوازا إن كان مقدرا ، نحو: ما قام أحد إلا زيد، فإنه في تقدير : ما قام إلا زيد، لأن أحدا مبدل منه، والمبدل منه في حكم الطرح."[2].

٢- إذن الجوابية:

قد يلغى عمل (إذن) الجوابية، ومن ثم لا يكون لها دور تركيبي، وذلك في حالتين، هما:

---

(١) شرح التسهيل: ٢/ ٢٧٤

(٢) شرح الأشموني: ١٥١/١

الحالة الأولى: مجيء (إذن) بين الفاء أو الواو والفعل:

وفي هذه الحالة يجوز أن تهمل (إذن) فلا يكون لها دور تركيبي، يقول سيبويه عنها: "واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين، وذلك قولك: زيداً حسبت أخاك، وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك حسبت إذا قلت: زيدٌ حسبت أخوك، فأما الاستعمال فقولك: فإذن آتيك وإذن أكرمك"[1].

الحالة الثانية: مجيء (إذن) بين الفعل وما يَعتمد عليه:

إذا وقعت (إذن) بين الفعل وما يعتمد عليه الفعل ألغي عملها، وأصبح لا دور لها تركيباً، يقول سيبويه: "واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمدٌ عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة كما لا تنصب (أرى) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أرى زيدٌ ذاهباً، وكما لا تعمل في قولك: إني أرى ذاهبٌ، فـ(إذن) لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب، كما لا تصل (أرى) هنا إلى أن تنصب، فهذا تفسير الخليل، وذلك قولك: أنا إذن آتيك، فهي ههنا بمنزلة (أرى)، حيث لا تكون إلا ملغاة، ومن ذلك أيضاً قولك: إن تأتني إذن آتك، لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل إذن."[2]

٣- (ما) النافية:

اختلف في إعمال (ما) النافية عمل ليس، فذهب التميميون إلى عدمه، وأقره الحجازيون بشروط، ويلغى الدور التركيبي لها، وتصير مهملة، إذا فقدت أحدها "للعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان، أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو

---

(١) الكتاب: ٣/ ١٤

(٢) الكتاب: ٣/ ١٤

إلحاقها في العمل بليس، وعلى مذهبهم نزل القرآن، قوله تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا)[1]، وقوله تعالى: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)[2]، والثاني: مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، فلا تستحق عملا."[3]؛ ومن ثم فـ(ما) على لغة الحجازيين تفقد دورها التركيبي، وتصير مهملة لا دور لها تركيباً، إذا فقدت شرطا من شروط إعمالها. أما (ما) عند بني تميم فلا دور لها تركيباً وضعا؛ أي لم يكن لها دور أصلا لتفقده.

٤- (لا) النافية:

اختُلف في إعمال (لا) النافية عمل ليس "وأما (لا) فإعمالها إعمالَ ليس قليل جدا عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه. وعلى الإعمال يشترط لها الشروط السابقة في عمل (ما)، ما عدا الشرط الأول، وهو ألا يقترن اسم (لا) بـ(أن) الزائدة، ويشترط أن يكون المعمولان نكرتين."[4]، ومن ثم فـ(لا) عند الحجازيين تعمل عمل (ليس) بشروط، وإذا فقدت أحدها فقدت دورها التركيبي. أما عند الأخفش والمبرد ومن تبعهما فلا دور لها تركيباً وضعاً.

٥- (لات):

(لات) تعمل عمل ليس بشرطين، وإذا فُقد أيّ منهما لا تعمل، ومن ثم لا دور لها تركيباً "ومذهب الجمهور أنها (لات) تعمل عمل ليس؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر، ولها

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٣١

(٢) سورة المجادلة، الآية: ٢

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٦٩

(٤) التصريح: ١/ ٢٠٠

عندهم شرطان؛ كون معموليها اسمي زمان، وحذف أحدهما. والغالب في المحذوف كونه المرفوع، نحو: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)."[1]

وأما قول الشاعر:

لهفي عليكِ للهفةٍ من خائفٍ يبغي جوارِكِ حين لات مجيرُ[2]

"فارتفاع (مجير) على الابتداء أو الفاعلية؛ أي: لات يحصل مجير أو لات له مجير، و(لات) مهملة لعدم دخولها على الزمان."[3]

٦- (إنْ) النافية:

اختُلف في إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) "أما (إنْ) النافية فإعمالها نادر عند ابن مالك، وقال غيره إنه أكثر من عمل (لا)"[4]، وأجاز البعض إعمال (إن) النافية عمل (ليس) مستشهدا بقول الشاعر:

"إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين[5]

وليس بمشهور."[6]، ومن ثَمّ فـ(إنْ) النافية على رأي من أجاز إهمالها لا دور لها تركيباً، وكذلك لا دور لها تركيباً إذا نقض شرط عملها بتقدم خبرها على اسمها.

---

(١) التصريح: ١ / ٢٠٠، والآية : ٣ من سورة (ص).

(٢) البيت لعبدالله بن أيوب التيمي، في رثاء منصور بن زياد: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١ه / ١٩٩١م: ٩٥٠، ويروى أيضا لشمردل الليثي في شرح شواهد المغني للسيوطي، ط١، البهية، ١٣٢٢هـ : ٣١٣، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م: ٤ / ١٧١، و١١/ ١٩٢

(٣) شرح الأشموني: ١ /٢٥٦

(٤) التصريح: ١ /٢٠١

(٥) خزانة الأدب: ٤ / ١٦٦، وقال:"وهذا الشاهد مع كثرة دورانه في كتب النحو لم يعلم قائله."الخزانة: ٤ / ١٦٨، وهمع الهوامع: ١/ ١٢٥

(٦) شرح الرضي على الكافية : القسم الأول، ج ٢، ص٨٦٦

٧- الحروف الدالة على التكلم والخطاب والغيبة (الياء ، والكاف، والهاء) :

يرى الزمخشري أن هذه حروف لبيان التكلم والخطاب والغيبة، ولا محل لها من الإعراب:"(إيا) ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك : إياك، وإياه، وإياى، لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب. كما لا محل للكاف في أرأيتك، وليست بأسماء مضمرة."[٢]

وبيّن ابن جني أن دلالة الاسمية قد خلعت عنها لتحل محلها دلالة الحرفية في حالات معينة وعدَّدها، يقول عن (كاف) الخطاب: "ومن ذلك كاف المخاطب للمذكر والمؤنث، نحو: رأيتك وكلمتك، فهي تفيد شيئين: الاسمية والخطاب، ثم قد خلع عنها دلالة الاسم في قولهم: ذلك وأولئك وهاك وهاءك، وأبصرك زيداً وأنت تريد: أبصر زيداً، وليسك أخا لك في معنى ليس أخاك. وكذلك قولهم: أرأيتك زيدا ما صنع، وحكى أبو زيد: بلاك والله وكلاك والله، أي بلى وكلا. فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية، وعليه قول سيبويه. ومن زعم أن الكاف في ذلك اسم انبغى له أن يقول: ذلك نفسك. وهذا كله مشروح في أماكنه. فلا موضع إذاً لهذه الكاف من الإعراب."[٣]

ويوضح الزمخشري ما أراده ابن جني من قوله السابق:" ومن زعم أن الكاف في ذلك اسم انبغى له أن يقول: ذلك نفسك" بقوله:" أَرَأَيْتَكُمْ: أخبرونى. والضمير الثاني لا محل

---

(١) شرح الرضي على الكافية : القسم الأول ، ج ٢، ص٨٦٦

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل: جار الله الزمخشرى، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرزاق المهدى، مؤسسة التاريخ العربى، بيروت / لبنان، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م : ١/ ١٣

(٣) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق الأستاذ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣، سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م : ٢ / ١٨٥

له من الإعراب؛ لأنك تقول : أرأيتك زيداً ما شأنه، فلو جعلت للكاف محلا لكنت كأنك تقول: أرأيت نفسك زيدا ما شأنه؟ وهو خلف من القول."[1]

ورأى ابن هشام – أيضا – أنها حروف دالة على معنى، وهو التكلم أو الخطاب أو الغيبة، ولا تدل على ذات؛ أي لا تدل على المتكلم ولا على المخاطب ولا الغائب، وهي حروف لا محل لها من الإعراب، قال في (شذور الذهب):" فإن قلت: يَرِدُ على الحدّ الذي ذكرتَهُ للمضمر الكافُ من »ذلكَ« فإنها دالَّةٌ على المخاطب، وليست ضميراً باتفاق البصريين، وإنما هي حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب؛ قلت: لا نسلم أنها دالة على المخاطَبِ، وإنما هي دالَّةٌ على الخطاب؛ فهي حرف دال على معنًى، ولا دلالة له على الذات ألبتة، وكذلك أيضاً الياء في »إياي« والكاف في »إياك« والهاء في »إياه« ليست مُضْمَرَاتٍ، وإنما هي ـ على الصحيح ـ حروفٌ دالة على مجرد التكلّم والخطاب والغيبة، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو »إيا«، ولكنه لما وضع مشتركاً بينها وأرادوا بيانَ من عَنَوْا به احتاج إلى قرينةٍ به تُبَيّنُ المعنى المرادَ منه."[2]

ويبين صاحب (التصريح) سبب كونها لا محل لها من الإعراب:"الكاف لو كانت اسما كان لها محل من الإعراب، ولا يظهر إلا كونه جراً بإضافة اسم الإشارة إليها، وهو لا يقبل الإضافة لملازمته التعريف."[3]

---

(١) الكشاف: ١/ ١٣

(٢) شرح شذور الذهب: للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري، توزيع دار الأنصار، ط ١٥، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م: ١٠٥

(٣) التصريح: ١/ ١٢٨

والرأي نفسه يتبناه عباس حسن، يقول: "فإن وجد في آخر واحد منها (أسماء الإشارة) كاف الخطاب الدالة على التوسط (نحو: ذاك ... هناك) قيل فيها: " الكاف حرف خطاب مبني لا محل له من الإعراب."[1].

ومما سبق يتضح أن هذه الحروف ليس لا محل لها من الإعراب، ولكن برجْع النظر يتضح أنها لا دور لها في التركيب أصلا ؛ إذ لم تؤثر في معمول، ولم يؤثر فيها عامل.

٨- لام البعد:

لام البعد هي اللام التي تدخل على اسم الإشارة ليدل على الإشارة للبعيد " فإذا أردت التنصيص على البعد جئت بعلامته، وهي اللام."[2] ولام البعد لا محل لها من الإعراب، ولا دور لها تركيباً وضعا، يقول عباس حسن عن (ذا) :"وإن وجد معها لام البعد أحياناً، مثل: ذلك – وهذه اللام لا توجد منفردة عن الكاف – قيل فيها: اللام حرف للبعد، مبني على الكسر في نحو: ذلك، وعلى السكون في نحو: تلْك ... لا محل لها من الإعراب."[3]

٩- حروف التنبيه : (ألا، وأما، وها) :

حروف التنبيه منها ما يختص بالدخول على الجمل، ومنها ما يختص بالدخول على المفردات.

أ- ما يختص بالدخول على الجمل:

يختص بالدخول على الجمل من حروف التنبيه(ألا) و (أما)، ولا دور لأيٍّ منهما في التركيب، وإنما فائدتهما معنوية فحسب، وهي التنبيه والتأكيد على مضمون الجملة

---

(١) النحو الوافي: ٣٠٢/١

(٢) شرح الرضي على الكافية : القسم الثاني ، ج١، ص١٩١، ١٩٢

(٣) النحو الوافي: ٣٠٢/١

بعدهما" (ألا) و (أما)، حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام، وفائدتهما المعنوية: توكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى (إن)، إلا أنهما غير عاملين، يدخلان على الجملة، خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمرا، أو نهيا، أو استفهاما، أو تمنيا، أو غير ذلك، وتختصان بالجملة بخلاف (ها)، وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به، وقد نسب التنبيه إليهما." [1]

ب- ما يختص بالدخول على المفردات:

تختص (ها) التنبيه بالدخول على المفردات، ولا دور لها في التركيب على الأرجح؛ ولذلك نفى الرضي أن تكون (ها) التنبيه عاملة النصب في الجملة بعد اسم الإشارة في قوله تعالى: (هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ) [2]، ورأى أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب " فالجملة بعد اسم الإشارة لازمة لبيان الحالة المستغربة، ولا محل لها؛ إذ هي مستأنفة. وقال البصريون هي في محل النصب على الحال، أي: ها أنت ذا قائلا. قالوا: والحال ههنا لازمة؛ لأن الفائدة معقودة بها، والعامل فيها حرف التنبيه، أو اسم الإشارة، ولا أرى للحال فيه معنى."[3]، ويقول عباس حسن: "وإن وجد في أول اسم الإشارة (ها) التي للتنبيه، مثل: هذا، قيل فيها: حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له"[4].

وواضح مما سبق أن حروف التنبيه جميعا لا عمل نحويا لها في جملها، ومن ثم لا يقال لا محل لها من الإعراب، بل هي لا دور لها في التركيب.

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج٢،ص ١٣٥٦

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٦٦

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج٢،ص ١٣٥٨

(٤) النحو الوافي: ٣٠٣/١

١٠- واو المعية :

واو المعية لها صورتان في النحو العربي؛ الأولى يليها الفعل المضارع المنصوب، والأخرى يليها الاسم المنصوب على أنه مفعول معه.

والواو التي يتبعها الفعل المضارع لها دور تركيبي، وهو العطف، ويرى الرضي – بحق – أنها ليست عاملة النصب " فاء السببية إن عطفت، وهو قليل، فهي إنما تعطف الجملة على الجملة، نحو: الذي يطير فيغضب زيد: الذباب. وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف[١]، إنهم لما قصدوا فيه معنى الجمعية، نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف."[٢]

أما الواو التي يليها اسم منصوب على أنه مفعول معه فاختلف في دورها في نصب المفعول معه بعدها؛ فقيل: ناصبه فعل مضمر بعد الواو، وقيل: نصبه بالخلاف[٣].وهو رأي الكوفيين "وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف؛ فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف الواقع خبر المبتدأ. والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي"[٤].وقيل:"نصبه نصب الظروف؛ وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية، والواو في الأصل حرف فلا تحتمل النصب، أعطي النصب ما بعدها عاريةً، كما أعطي ما بعد (إلا) إذا كانت بمعنى (غير) إعراب نفس (غير). ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى (مع) مطردا، نحو: كل رجل وضيعته."[٥]

---

(١) يقصد واو المعية.

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج٢، ص ٨٧٧–٨٧٨

(٣) همع الهوامع: ٣ / ٢٣٨

(٤) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج٢، ص ٦١٩–٦٢١

(٥) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج٢، ص ٦١٩–٦٢١

ورأى البعض أن " ناصبه الواو، وعليه الجرجاني، لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم، فعملت فيه، ورد بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها، كما اتصل بإن وأخواتها، وبأنه لا نظير لها؛ إذ لا يعمل الحرف نصبا إلا وهو مشبّه بالفعل." [1] . والراجح أن الناصب هو "ما تقدمه من فعل أو شبهه"[2].

ومما سبق يتضح أن الواو إذا تلاها الاسم المنصوب على أنه مفعول معه؛ فلا عمل لها فيه، ومن ثم لا دور لها تركيباً، أما إذا تلاها الفعل المنصوب فإنها عاطفة والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة "فواو المعية حرف عطف - على الأشهر- كما سيأتي، والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبا، والمصدر المؤول معطوف على مصدر سابق ... و واو المعية التي هنا تختلف عن واو المعية التي يليها المفعول معه؛ فإن التي يليها المفعول معه حرف مجرد للدلالة على المعية، وليس عاطفا أو غير عاطف." [3]

١١- واو اللصوق:

واو اللصوق هي واو تأتي بين الموصوف وصفته إذا كانت جملة، وليس لها دور تركيبي؛ إذ إنها لا تعطف، وإنما هي زائدة لتزيد التصاق النعت الجملة بالمنعوت " الجملة في نحو الآيتين[4] صفة، والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف؛ لأنها في أصلها للجمع المناسب للإلصاق وإن لم تكن الآن عاطفة"[5]

---

(١) همع الهوامع: ٣/ ٢٣٨

(٢) همع الهوامع: ٣/ ٢٣٨

(٣) النحو الوافي: ٤ / ٣٧٥ ، هامش : ٢

(٤) في قوله تعالى:"وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ" (سورة الحجر، الآية: ٤)، وقوله تعالى:" أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا " (سورة البقرة، الآية: ٢٥٩)

(٥) حاشية الصبان: ٢/ ١٧٥

وعلى أساس من ذلك خرّج الزمخشري جملة: (وَلَها كِتابٌ معلومٌ) على أنها صفة، والواو للإلصاق، في قوله تعالى:"وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ"[1]، يقول الزمخشري :" (وَلَها كِتابٌ) جملة واقعة صفة لقرية . والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى:" وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَها مُنْذِرُونَ"[2] وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف."[3]

ويقول عباس حسن:" ولا تصلح الواو التي تسبق - أحيانا - الجملة الواقعة نعتا أن تكون للربط، فإنها واو زائدة تلتصق بهذه الجملة لتقوي دلالتها على النعت، وتزيد التصاقها بالمنعوت دون أن تصلح وحدها للربط، ويسمونها لذلك واو اللصوق."[4]

ومن ثم فلا دور تركيباً لهذه الواو، وإنما هي زائدة بين الصفة الجملة والموصوف لزيادة الربط بينهما.

* * *

(١) سورة الحجر، الآية: ٤

(٢) سورة الشعراء، الآية: ٢٠٨

(٣) الكشاف: ٢/ ٥٧٠. وقد دار أخذ ورد في هذه المسألة، اتسع (التصريح) لبعضه، إذ يرى صاحب (التصريح) أن هذه الجملة حال، وأخذ على الزمخشري إعرابها صفة: "فجملة: (ولها كتاب معلوم) حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي. وزعم الزمخشري أنها صفة لقرية، وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي، ورده ابن مالك."(التصريح: ١/ ٣٧٧). وقد رجح عباس حسن رأي الزمخشري، وذكر أن هذه الواو لا تصلح وحدها للربط، واحتج لها – كذلك – بقوله تعالى:" وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ"(سورة البقرة، الآية : ٢١٦). انظر: (النحو الوافي: ٣/ ٤٧٩)

(٤) النحو الوافي: ٣/ ٤٧٩

المبحث الثالث : فقدان الدور التركيبي والدلالة

لارتباط دلالة اللفظ بدوره الركيبي حالتان؛ فقد يفقد اللفظ دوره التركيبي في جملته، ويفقد معه الدلالة أيضا، أو يفقد دوره التركيبي دون الدلالة.

الحالة الأولى- فقدان اللفظ دوره التركيبي والدلالة:

تدخل (ما) الكافة على بعض الأفعال فتلغي عملها، وتغير معناها، فتصبح لا دور لها تركيباً، وتصبح ذات دلالة جديدة، يقول صاحب (التصريح) :"(قلما) خلع عنه معنى التقليل، وصُيّر بمعنى (ما) النافية."[1]، تعليقا منه على قول الشاعر:

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث الحمد داعيا أو مجيبا[2]

ومن ذلك – أيضا – نوع من التابع في أسلوب الإتباع ، وهو التابع الذي يُضم إلى متبوعه لتحسين اللفظ. وقد سبق ذكر نص الرضي الذي يصنف التابع في أسلوب الإتباع ثلاثة أنواع، يقول: "وهو على ثلاثة أضرب: لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر، نحو: هنيئا مريئا، وهو سرٌّ برٌّ، أو لا يكون له معنى أصلا، بل ضُم إلى الأول لتزيين الكلام لفظا أو تقويته معنى – وإن لم يكن له في حال الإفراد معنى – نحو قولك: حسنٌ بسنٌ قسنٌ، أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر، نحو: خبيث نبيث، من نبثت الشرَّ، أي استخرجته."[3]

فالنوع الثاني من هذه الأنواع الثلاثة التي ذكرها الرضي فاقد لدوره التركيبي ولدلالته، ويقول عنه عباس حسن : "هو في الرأي الأقوى مجرد لفظ عرضي؛ أي صوت ليس له معنى

---

(١) التصريح: ١/ ١٨٥

(٢) البيت لا يُعرف قائله، شرح شواهد المغني للبغدادي، ت: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون، دمشق، ١٣٩٨هـ: ٥ / ٢٤٥، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح: عبداللطيف محمد الخطيب، سلسلة التراث العربي، العدد: ٢١، الكويت، بدون تاريخ: ٦٨

(٣) شرح الرضي على الكافية ، القسم الأول، ج ٢ ، ص ١٠٦٠

مستقل، ولا كيان ذاتي يستقل به عن الكلمة التي يتبعها، ولا يجلب زيادة معنى، ولا يوصف وحده بإعراب ولا بناء"[1]، ويمثل له بقوله: " لا نصيب (له) في الإعراب أو البناء، مثل: (بَسَن) في قولهم: (محمد حسن بسن)، ومثل: (نيطان، ونفريت) في قولهم: (اللص شيطان نيطان)، أو: (اللص عفريت نفريت)"[2]

فإذا كان التابع في أسلوب الإتباع لا يوصف بإعراب ولا بناء، وليس له كيان ذاتي يستقل به عن الكلمة السابقة، ولا يجلب زيادة معنى؛ فهو مما فقد الدور التركيبي والمعنى جميعاً.

وكذلك إذا تكررت (إلا) مع حرف العطف أو مع البدل؛ فإنها تفقد دورها التركيبي، وتفقد دلالتها على الاستثناء أيضا. ومثال تكرارها مع حرف العطف: قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا، و مثال تكرارها مع البدل: ما جاء أحد إلا زيد إلا أخوك "إذا تكررت (إلا) فإن كان التكرار للتوكيد، وذلك إذا تلت واوا عاطفة أو تلاها اسم مماثل لما قبلها أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب إليه عنه؛ ألغيت جواب الشرط الثاني، وهو وجوابه جواب الشرط الأول، ويشملهما قول الناظم: وألغ إلا ذات توكيد؛ فالأول وهو العطف، نحو: ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو ، فما بعد إلا الثانية، وهو عمرو، معطوف بالواو على ما قبلها، وهو زيد، عطف نسق، وإلا الثانية زائدة للتوكيد، والأصل: ما جاءني إلا زيد وعمرو. والثاني وهو البدل بأقسامه الأربعة."[3]

---

(١) النحو الوافي: ٣٩٣/٢، هامش :١

(٢) النحو الوافي: ٤٦٩/٣

(٣) التصريح: ٣٥٦/١

الحالة الثانية - فقدان اللفظ دوره التركيبي دون الدلالة:

قد يفقد اللفظ دوره التركيبي ولكن تبقى دلالته، ومن ذلك دلالة (كان) على الزمان الماضي رغم زيادتها، يقول ابن يعيش: " قد تدخل (كان) في باب التعجب زائدة على معنى إلغائها عن العمل وإرادة معناها، وهو الدلالة على الزمان، وذلك نحو قولك : (ما كان أحسن زيداً) إذا أريد أن الحسن كان فيما مضى"[1]، وورد في (التصريح): "وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى ألبتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على المضي"[2].

وقد سبق نقل تعجب الرضي من عدم الاعتداد بالمعنى في الحكم بالزيادة، فقد يحكم بالزيادة على اللفظ رغم ما يؤديه من معنى، في حين لا يحكم عليه بالزيادة وإن كان لا معنى له، ودوره التركيبي سلبيا، كما هو الحال مع (ما) الكافة؛ إذ حكم بعدم زيادتها رغم أن غاية ما قامت به من دور هو: كفّ (سلب) ما قبلها عن العمل، يقول :"والعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف معنويا، كالتأكيد في الباء، ورفع الاحتمال في (لا) هذه وفي (من) الاستغراقية– مانعا من كون الحروف زائدة، ويرون تأثيره لفظيا، ككونها كافةً، مانعا من زيادتها." [3]

فـ(ما) الكافة لا تعدّ زائدة رغم أنها لا معنى لها، ودورها التركيبي سلبي، وهو إلغاء عمل ما تدخل عليه، يقول الرضي:"ولم يعدوا (ما) الكافة، وإن لم يكن لها معنى، من الزوائد، لأن لها تأثيرا قويا، وهو منع العامل من العمل، وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخله، وعلى مذهب من أعمل (ليتما) و(إنما) وأخواتها؛ تكون (ما) زائدة، وليست في:

---

(١) شرح المفصل: ١٥٠/٧

(٢) التصريح: ١٩١/١، ١٩٢

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني ، ج٢،ص ١٣٧٧

حيثما وإذا ما زائدة، لأنها هي المصححة لكونهما جازمتين، فهي الكافة لهما، أيضا، عن الإضافة."[1]

وسواء كفها ما تدخل عليه عن الرفع أو الرفع والنصب أو الجر، ورد في (حاشية العطار) من أنواع (ما) "(وزائدة كافة) عن عمل الرفع، نحو: قلما يدوم الوصال، أو الرفع والنصب، نحو: " إنما اللّه إله واحد"، أو الجر، نحو: ربما دام الوصال."[2]

* * *

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج٢،ص ١٣٧٥، ١٣٧٦

(٢) حاشية العطار،حسن بن محمد العطار، ط. دار الكتب العلمية، بدون رقم طبعة وتاريخ: ٣ / ١٤٦

المبحث الرابع : أسباب فقدان الدور التركيبي

بالاستقراء يستطيع البحث أن يحدد مجموعة من الأسباب تؤدي – فرادى أو باجتماع – إلى فقدان الدور التركيبي، وهي:

أولا - اجتماع عاملين:

إذا اجتمع عاملان على معمول واحد، فقد أحدهما دوره التركيبي، ولذلك صور، منها:

١- اجتماع الشرط والقسم:

ينتج عن اجتماع الشرط والقسم حالات عدة، بعضها يلغى فيها الدور التركيبي لأداة الشرط، وبعضها يلغى فيها الدور التركيبي للقسم، وهذه الحالات هي:

الحالة الأولى- تقدم القسم وتأخر الشرط:

يعمل القسم ، ويلغى الدور التركيبي للشرط، ومثال ذلك: والله إن أتيتني لآتينَّك.

الحالة الثانية - توسط القسم وتقدم الشرط عليه، وفي هذه الحالة قد يأتي في أول الجملة طالبُ خبرٍ، أوْ لا:

أ – توسط القسم وتقدم الشرط عليه، وفي أول الجملة طالبُ خبرٍ:

يجب إعمال الشرط، ويجوز إلغاء القسم وإعماله، ومثال ذلك: أنا إن أتيتني فوالله لآتينّك، وأنا إن أتيتني والله آتك.

ب – توسط القسم وتقدم الشرط عليه، وليس في أول الجملة طالبُ خبرٍ:

يجب إعمال الشرط، ويجوز إلغاء القسم وإعماله، ومثال ذلك: إن أتيتني فوالله لآتينّك، وإن أتيتني والله آتك.

الحالة الثالثة - توسط القسم وتأخر الشرط عليه:

توسط القسم وتأخر الشرط عليه، وفي هذه الحالة قد يأتي في أول الجملة طالبُ خبرٍ، أوْ لا:

أ - توسط القسم وتأخر الشرط عليه، وفي أول الجملة طالبُ خبرٍ:

يجوز إعمال القسم وإلغاء الشرط، ومثال ذلك: أنا والله إن أتيتني لآتينّك. ويجوز إعمال الشرط، وإلغاء القسم، ومثال ذلك: أنا والله إن تأتني آتك.

ب - توسط القسم وتأخر الشرط عليه، وليس في أول الجملة طالبُ خبرٍ:

في هذه الحالة الجواز والإلغاء المذكوران في الحالة السابقة، فيقال: والله إن أتيتني لآتينّك باعتبار القسم وإلغاء الشرط. ويجوز اعتبار الشرط، وإلغاء القسم، فيقال: والله إن تأتني آتك.

الحالة الرابعة - اجتماع الشرط والقسم، وتأخر القسم:

في هذه الحالة يلغى القسم، ويعمل الشرط، فيقال: إن أتيتني آتك والله.

يقول الرضي:"القسم إما أن يتقدم أول الكلام، أو يتوسطه، أو يتأخر عنه، فإن تقدم وجب اعتباره، سواء وليه الشرط، نحو: والله إن أتيتني لآتينك، أوْ لا، نحو: والله إني آتيك، وإن توسط الكلام، فإما أن يتقدم عليه الشرط أوْ لا، فإن تقدم عليه وجب اعتبار الشرط، وجاز إلغاء القسم واعتباره، سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر، نحو: أنا إن أتيتني فوالله لآتينك، وأنا إن أتيتني والله آتك، أوْ لم يتقدم عليه ذلك، نحو: إن أتيتني فوالله لآتينك وإن أتيتني والله آتك، وإن لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط، فإما أن يتأخر عنه الشرط أوْ لا، فإن تأخر، فإن اعتبرت القسم ألغيت الشرط، نحو: أنا والله إن أتيتني لآتينك، وإن ألغيته اعتبرت الشرط، نحو: أنا والله إن تأتني آتك، وإن لم يتأخر عنه الشرط، فإن جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره وإلغاؤه، نحو: أنا والله لآتينك،

وأنا والله آتيك، وإن جاء بعده مفرد وجب إلغاؤه، نحو: أنا والله قائم، وإن تأخر القسم عن الكلام وجب إلغاؤه، نحو: أنا قائم والله، وإن أتيتني آتك والله."[1]

وهذا الذي ذهب إليه الرضي من الإلغاء للقسم أو الشرط لم يره عدد من النحاة، فقد رأى صاحب (التصريح) والمحشي، وكذلك الأشموني والصبان، أنه لا يقال بالإعمال والإلغاء، ولكن يقال استُغني بجواب أحدهما عن الآخر "والحاصل أنه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم ...هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، وإذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط، مع تأخره، ولم يجب خلافا لابن مالك في (التسهيل) و(الكافية)، وخالف في النظم."[2]

وبناء على ما سبق يتضح أن النص واحد والتخريج مختلف، والبحث يرى أن موقف الرضي ليس هو الأولى بالتأييد، فقد اجتمع عاملان، وحذف جواب أحدهما استغناء بدلالة الآخر عليه.

وإن كان رأي الرضي يتناغم مع قانون الإلغاء في باب ظن وأخواتها؛ ففي الحالة الثانية مما سبق، وهي :

إذا توسط القسم وتقدم الشرط عليه، وفي أول الجملة طالبُ خبرٍ أوْ لا، وهي الحالة التي يجب فيها إعمال الشرط، ويجوز إلغاء القسم وإعماله، ومثال ذلك: أنا إن أتيتني فوالله لآتينّك، وأنا إن أتيتني والله آتك؛ نجد أن دلالة القسم حاضرة سواء ألغي أو أُعمل، وكذلك الشرط. وهذا يتناغم مع الإلغاء في باب (ظن) وأخواتها ؛ فالأفعال القلبية إذا توسطت بين مفعوليها مباشرة أو تأخرت جاز إعمالها، وجاز إلغاؤها، ودلالتها حاضرة

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج٢، ص ١٤١٠

(٢) التصريح: ٢/ ٢٥٣، وانظر: حاشية الصبان: ٤/ ٢٧

"(ظننت) إذا ألغيت، فإنه يبطل عملها ومعنى الظن باق؛ ذلك أن الزيادة على ضربين: زيادة مبطلة العمل مع بقاء المعنى الزمني، كما سبق، وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى، وإن كان العمل باقيا، نحو: ما جاءني من أحد."[1]

ولكن يبقى أن إشكالا سيقع إذا اعتدّ بمبدأ الإلغاء إذا اجتمع القسم والشرط، وهو أن فعل الشرط مذكور، ولا جواب له، فجملته لا مكمل لها دلالةً أو تركيبا، ومن ثم فالأولى الأخذ برأي من ذُكروا غير الرضي.

٢- دخول الشرط على الشرط:

يرى فريق من النحاة أنه إذا اجتمع شرطان فالجواب للأول، وجواب الثاني محذوف، أو الجواب المذكور لهما معا "إذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف؛ ولذلك كان فعل الشرط ماضي اللفظ، أو مصحوباً بـ(لم)، وأغنى عنه جواب (أما). هذا مذهب سيبويه. وذهب أبو علي الفارسيُّ إلى أن الفاء جواب (إن)، وجواب (أما) محذوف، وله قول موافق لمذهب سيبويه. وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لـ(أما) والشرط معاً."[2]

وورد عند ابن هشام والأشموني تفصيل لذلك: "وإذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره، فإن كان بعطف فأطلق ابن مالك أن الجواب لأولهما لسبقه، وفصّل غيره فقال: إن كان العطف بالواو فالجواب لهما لأن الواو للجمع، نحو: إن تأتني وإن تحسن إلي أحسن إليك، وإن كان العطف بـ(أو) فالجواب لأحدهما لأن (أو)

---

(١) النحو الوافي: ٦٢/١، هامش ١، وانظر: شرح المفصل: ٧/ ١٥٠

(٢) البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م: ٨/ ٢١٦، وانظر: الأمالي، هبة الله بن علي بن محمد (ابن الشجري)؛ حيدر آباد الدكن، ١٣٤٩هـ: ١/ ٣٥٦

لأحد الشيئين، نحو: إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها، وإن كان العطف بالفاء فالجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب للأول. وإن كان بغير عطف فالجواب لأولهما والشرط الثاني مقيد للأول بحال واقعة موقعه كقوله:

إنْ تَستغيثوا بنا، إنْ تُذعَروا تَجدوا مِنّا معاقدَ عزّ زانها كرمُ[1]

فتجدوا جواب إن تستغيثوا، وإن تذعروا بالبناء للمفعول مقيّد للأول على معنى إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا."[2]

ومما سبق يتضح أنه إذا اجتمع شرطان فإما أن يكون بينهما عطف أوْ لا. فإن كان بينهما عطف بالواو فالجواب لأداتي الشرط معا، ومن ثم فلا إلغاء للدور التركيبي لأي منهما، وكذلك إذا كان العطف بالفاء؛ لأن الجواب للشرط الثاني والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول، وأيضا إذا كان لا عاطف بين الشرطين؛ إذ الجواب لأولهما والشرط الثاني مقيد للأول بحال واقعة موقعه.

والحالة الوحيدة التي يكون فيها إلغاء للدور التركيبي هي التي يكون العطف فيها بـ(أو) فالجواب لأحدهما لأن (أو) لأحد الشيئين. وأداة الشرط الثانية لا جواب لها لإلغاء دورها التركيبي، يقول الرضي :"اعلم أن الشرط إذا دخل على الشرط، فإن قصدت أن يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للأول، فلا بد من الفاء في الأداة الثانية، لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء، تقول: إن دخلت الدار فإن سلمت فلك كذا، وإن سألت فإن أعطيتك فعلي كذا، لأن الإعطاء بعد السؤال، وإن قصدت إلغاء أداة

(١) قائله مجهول، وهو من شواهد العيني: ٤/ ٤٥٢

(٢) التصريح: ٢٥٤/١، وانظر: حاشية الصبان: ٤/ ٣٠، ٣١

الشرط الثاني، لتخللها بين أجزاء الكلام، الذي هو جزاؤها معنى، أعني الشرط الأول مع الجزاء الأخير، فلا يكون في أداة الشرط الثاني فاء، كقوله:

فإن عثرتُ بعدَها، إنْ وَألَتْ رجليَ من هاتا فقولا: لا لَعاً[1]

فهو بمنزلة: والله إن أتيتني لآتينك، فثاني الشرطين لفظا: أولهما معنى، ومثله: إن تبت إن تذنب: ترحم، أي: إن أذنبت فإن تبت ترحم، إن كان أكثر من شرطين."[2]

ويعترض عليه بما اعترض به على اجتماع القسم والشرط، إذ جملة الشرط قائمة فكيف يحكم عليها بالإلغاء مع الأداة؟

ولما سبق يميل البحث إلى أن جواب شرط الأداة الثانية محذوف لدلالة جواب شرط الأداة الأولى عليه.

٣- دخول الشرط على الجزم:

أورد الخضري ثلاثة آراء في تخريج ما اجتمع فيه أداة الشرط وأداة الجزم، يقول:"(فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا)[3] قيل تنازع الحرفان الفعل فأُعمل الثاني، وحذف نظيره من الأول. وقيل الأصل: إن ثبت أنكم لم تفعلوا .... فمضيّ (لم) في عدم الفعل، واستقبال (إن) في إثبات ذلك العدم، هو على حدّ قوله تعالى:(وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ)[4] فإن المعلق عليه إثبات القدّ، لا هو نفسه، لسبقه على وقت المحاكمة. وقيل: (لم) عملت في الفعل، وهي

(١) البيت لابن دريد، شرح مقصورة ابن دريد، للصاوي، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٥١م : ص٣٣، والخزانة: ٤ / ٥٤٨

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج٢، ص ١٤١٦

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧٩

(٤) سورة يوسف، الآية : ٢٧

معه في محل جزم بـ(إنْ)، وجواب الشرط على كلٍّ محذوف تقديره: (فاتركوا العناد)."[1]

وقد اختار الرضي الرأي الثاني، ومال الشيخ خالد إلى الرأي الثالث، وهو اختيار السمين الحلبي"هذا تصريح من الرضي بأن حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي. وليس كذلك ، قال السمين في إعراب(فإن لم تفعلوا): إن الشرطية داخلة على جملة (لم تفعلوا)، و(تفعلوا) مجزوم بلم." [2]

وقد رجح عباس حسن رأي الرضي، يقول:"اختلف النحاة في تعيين الأداة العاملة، فقائل: إنها (لم) لاتصالها مباشرة، وأداة الشرط مهملة داخلة على جملة. وقائل: إنها أداة الشرط لسبقها وقوتها، فكما تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص - تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه، وخلصت زمنه للمستقبل. وفي هذه الحالة تقتصر (لم) على نفي معناه دون جزمه، ودون قلب زمنه للماضي. والأخذ بهذا الرأي أحسن." [3]

وعلى كلٍّ فواضح أنه، باستثناء الرأي القائل بتنازع الحرفين العمل في الفعل بعدهما، عندنا أداة لا دور تركيباً لها، فإن أعملت (إن) الشرطية فـ(لم) لا عمل لها إلا النفي، ومن ثم فلا دور لها تركيباً، وإن أعملت (لم) فلا عمل لـ(إنْ) إلا إفادة الاستقبال، ومن ثم فلا دور لها تركيباً.

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى الخضري، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م: ١/ ٦٥

(٢) التصريح: ٢٤٧/١

(٣) النحو الوافي: ٤/ ٤١٥

ثانيا - اجتماع مثلين:

إذا اجتمع مثلان ألغي عمل أحدهما تركيبا، ومن ذلك دخول الفعل الماضي (ليس) على آخر في قولهم :(ليس خلق اللّهُ مثلَه)، حيث يلغى عمل (ليس)، ومن ثم تصبح لا دور لها تركيباً. وإن كان البعض يرى أنها حرف نفي دخل على فعل وأُلغي عملها. ولكن الرضي – بحق – رجح أن تكون من دخول فعل على فعل، يقول: " وبعض من قال بحرفيتها جوز إلغاءها عن العمل إلغاء (ما)، استدلالا بقولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ كما يجيء في باب (ما)، ويحمل عليه قولهم: ليس خلق اللّهُ مثلَه، أي ما خلق الله (فيجيز: ليس زيدا ضربته)، على إلغاء (ليس). والوجه أن: (ليس خلق الله...) من باب توجيه الفعلين إلى مرفوع واحد، وخلق خبر ليس، ويجوز أن يكون اسم ليس فيه."[1]

وإن كان عباس حسن يرجح أن (ليس)، إذا تلاها فعل، حرف نفي مهمل لا عمل له، وذلك في مثل قولهم : (ليس سافر الغريب) "الأحسن في هذا الأسلوب ونظائره مما يقع فيه فعل بعد (ليس) مباشرة أن تكون هي حرف نفي مهمل (أي لا يعمل، فليس له اسم ولا خبر)، وهذا الإعراب أيسر وأنسب لمثل هذه الصيغة؛ لأن وقوع الفعل تالياً الفعل الذي من نوعه قليل في الكلام الفصيح إذا كان التالي لغير توكيد لفظي. وإهمالها في هذه الصورة يوافق لغة تميم التي تهملها في كل الأحوال، وبلغتهم: ليس الطيب إلا المسك، ولكن لا يحسن اليوم الأخذ برأي تميم إلا في الصورة التي أشرنا إليها"[2].

ولعل في قول الأشموني: "الفعل لا يلي الفعل."[3] ما يقوي رأي من يرى أن (ليس) في التعبير السابق وأمثاله لا دور تركيباً لها.

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج١، ٥٤٦

(٢) النحو الوافي: ٥٥٩/١

(٣) شرح الأشموني: ٤٨/ ٤

ومما سبق يتضح أن (ليس) تكون مهملة لا عمل لها في لغة تميم، ومن ثم لا دور لها تركيباً، وكذلك في مثل قولهم: (ليس خلق اللهُ مثلَه، وليس سافر الغريب)، وذلك لاجتماع مثلين.

ثالثا - فقدان شرط العمل:

من أسباب فقدان الدور التركيبي فقدان شرط العمل، فإذا فقدت بعض العوامل شرطا أو أكثر من شروط عملها، لم يعد لها عمل، ومن ثم فلا دور تركيباً لها، ومن ذلك:

(لات) التي هي من حروف نفي الزمن الحالي عند الإطلاق، وتعمل عمل (ليس) بشروط، فإذا نقض شرط أو أكثر أهملت، ولم يعد لها دور تركيبي، ففي قول الشاعر:

حَنَّت نوارُ ولاتَ هنَّا حنَّت وبدا الذي كانت نوارُ أجنتِ[1]

(لات) في هذا الشاهد مهملة، لا تعمل عمل (لا)، ومن ثم لا دور لها تركيباً، يقول الأشموني: "للنحويين في (لات) الواقع بعدها (هنّا) كقوله: (حنت نوار ولات هنا حنت) مذهبان: أحدهما أن (لات) مهملة، لا اسم لها ولا خبر ... والثاني أن تكون (هنا) اسم (لات)، و(حنت) خبرها على حذف مضاف، والتقدير: وليس الوقت وقت حنين. وهذا الوجه ضعيف، لأن فيه إخراج (هنا) عن الظرفية، وهي من الظروف التي لا تتصرف، وفيه أيضا

(١) البيت لشبيب بن جعيل في: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، الآمدي (الحسن بن بشر)، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني(محمد بن عمران)، مكتبة القدسي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م: ٨٤، شواهد المغني: ٩١٩، ولحجل بن نضلة في: الشعر والشعراء، ابن قتيبة (عبدالله بن مسلم)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، بدون دار النشر، ط٣، ١٩٧٧م: ١٠٢، ولهما معا في خزانة الأدب: ٤/ ١٩٥

إعمال (لات) في معرفة، وإنما تعمل في نكرة، واختصت (لات) بأنها لا يذكر معها معمولاها معاً، بل لابد من حذف أحدهما."[1]

رابعا - دخول الكافّ عن العمل:

إذا دخل كافّ على عامل ألغى عمله، وأصبح لا دور له تركيباً، ومن ذلك:

دخول (ما) الكافة على بعض الأفعال،فتكفها عن العمل، ومن ثمّ لا تطلب فاعلا، يقول الرضي:"و(ما) التي بعد : كثر، وقل، وطال، نحو: قلما، وكثرما، وطالما، إما كافة للفعل عن طلب الفاعل، وإما مصدرية، والمصدر فاعل الفعل."[2]

وإن كان صاحب (مغني اللبيب) يرى أنها تكف هذه الأفعال عن العمل "والكافة ثلاثة أنواع، أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر، وطال."[3]

وعلى اعتبار هذه الأفعال لا عمل لها، فلا دور لها تركيباً " ويعرب كل واحد منها فعلاً ماضياً مكفوفاً عن العمل (أي ممنوعاً) بسبب وجود (ما) التي كفته "[4].

وكذلك تدخل (ما) الكافة على (إنّ) وأخواتها، وهي حروف ناسخة، فتكفها عن العمل، واختلف في (ليت) "تُوصل (ليت) بما فيجوز إبقاء إعمالها وإهمالها كفّاً بما...ويوصل بها الباقي فتكفها عن العمل، وتلزم الإهمال."[5]

---

(١) شرح الأشموني: ١ /٢٥٦، وراجع شرح الشواهد للعيني الوارد على هامش شرح الأشموني: ١/ ١٤٥

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ١٢٢٩

(٣) مغني اللبيب: ١/ ٣٣٦– ٣٣٧

(٤) النحو الوافي: ٢/ ٧٢

(٥) همع الهوامع: ٢/ ١٨٩

خامسا- عدم الاختصاص:

عدم الاختصاص يلغي العمل النحوي، فالحروف غير المختصة لا عمل لها في جملتها، ومن ثم ليس لها دور تركيبي"عند البصريين: حتى، ولام كي، ولام الجحود حروف جر، والواو والفاء وأو حروف عطف، ولا ينصب شيء منها بنفسه؛ لأن الثلاثة الأولى من عوامل الأسماء، ولا يعمل شيء منها في الأفعال، والثلاثة الأخيرة غير مختصة، وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين."[1]

ولذلك يدخل غير المختص على الجملة الفعلية والاسمية، ومن ذلك الهمزة و(هل)، فإنهما يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية لعدم اختصاصهما "واعلم أن للاستفهام حرفين: أحدهما عريق فيه وهو الهمزة، فهي تدخل على الفعلية، نحو: أضرب زيد؟ وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو: أزيد خارج ؟ وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية، نحو: أزيد خرج؟

وثانيهما دخيل فيه، وهو (هل)، التي أصلها أن تكون بمعنى (قد) اللازمة للفعل، كما يجيء في قسم الحروف، فهي تدخل على الفعلية، وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية، نحو: هل زيد قائم ؟ لمشابهة الهمزة."[2]

وإذا وليت (ما) (ليت) فالأكثر أن يلغى عملها، ومن ثم تصبح لا دور تركيباً لها، وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية " إذا دخلت (ما) على (ليت) جاز أن تعمل، وأن تلغى، وروي قوله:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد[3]

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ٨٥٩

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ١، ص ٥٤٦

(٣) البيت للنابغة الذبياني، في ديوانه : ١٤، والكتاب: ٢/ ١٣٧، وخزانة الأدب :١٠/ ٢٥١، ٢٥٣

رفعا، ونصبا، والإلغاء أكثر، لأنها تخرج بـ(ما) عن الاختصاص بالجملة الاسمية، فالأَوْلى ألا تعمل."[1]

سادسا- الاعتراض بين متطالبين:

من أسباب فقدان الدور التركيبي الاعتراض بين متطالبين "من أقسام (لا) النافية المعترضةُ بين الخافض والمخفوض، نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء. وعن الكوفيين أنها اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة. أما غيرهم فيراها حرفا، ويسميها زائدة، كما يسمون (كان) في نحو : (محمد كان فاضل) زائدة، وإن كانت مفيدة لمعنى، وهو المضي والانقطاع. فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصح المعنى بإسقاطه، كما في مسألة (لا) في نحو: غضبت من لا شيء، كذلك إذا كان يفوت بفواته معنى، كما في مسألة (كان)."[2]

وإن كان النص السابق لم ينص صراحة على فقدان الدور التركيبي فإن ما ورد في (شرح المفصل) يصرح بذلك، جاء فيه أن معنى زيادة (كان):"إلغاؤها عن العمل مع إرادة معناها، وهو الدلالة على الزمان، وذلك نحو قولك : ما كان أحسن زيداً، إن أريد أن الحسن كان فيما مضى. فـ(ما) مبتدأ على ما كانت عليه، و(أحسن زيدا) الخبر ، و(كان) ملغاة عن العمل، مفيدة للزمان الماضي... ؛ ذلك أن الزيادة على ضربين: زيادة مبطلة العمل مع بقاء المعنى الزمني، كما سبق، وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى، وإن كان العمل باقيا، نحو ما جاءني من أحد."[3]

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج٢، ص ١٢٤٢

(٢) مغني اللبيب: ٢٧٢/١

(٣) شرح المفصل: ١٥٠ / ٧

سابعا - الامتزاج بين الكلمات:

الامتزاج بين الكلمات يؤدي إلى إلغاء الدور التركيبي، ورد عند السيوطي:"إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل، ولذلك تخطى لام التعريف، و(ها) التنبيه في قولك: (مررت بهذا)، و(ما) المزيدة في قوله تعالى: " فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ "(١) و" عَمَّا قَلِيلٍ "(٢)، و(لا) في : جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، و" لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ"(٣)، " إِلَّا تَفْعَلُوهُ "(٤)."(٥)، ومن ثم فامتزاج هذه الكلمات معاً أدى إلى أن يلغى دور بعضها تركيباً، ومن ثم تخطاها العامل.

ثامنا - التحول الدلالي:

قد يشيع استخدام أحد المشتقات، حتى يُستغنى به عن موصوفه، وحينئذ يسمى متحولا دلاليا؛ لأنه تحول من كونه مشتقا يوصف به إلى اسم يدل على الذات نفسها، ومن ثم لا يقدَّر معه ضمير، ولا يتطلب عاملا ولا معمولا، ويكون فاقدا لدوره التركيبي؛ فكلمة (الصاحب) تحولت دلاليا إلى اسم، ومن ثم لم تعد لها دور تركيبي في سياقها؛ إذ لا يقدر معها ضمير، ولا تطلب عاملا ولا معمولا "والصفة تجري على موصوف لا محالة إلا أن يغلب عليها الاسمية كصاحب وراكب"(٦). ومن ثم "تقول: جاء الصاحب... ولا تقول: جاء الرجل الصاحب"(٧).

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩

(٢) سورة المؤمنون، الآية:٤٠

(٣) سورة البقرة، الآية:١٥٠

(٤) سورة الأنفال، الآية: ٧٣

(٥) الأشباه والنظائر: ٢٥٢/١

(٦) حاشية يس : ٣٤/٢

(٧) حاشية يس: ١١٨/٢

وللمتحول التام إلى الاسمية شروط ثلاثة إذا تحققت فيه أصبح متحولاً تحولاً تامًا، وهي: ألا يتصور معه وجود موصوف، ألا يعمل عمل الصفات، ألا يتحمل ضميرا "والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف، ولا تعمل عمل الصفات، ولا تتحمل ضميراً"[1].

فلا يقدر مع المتحول التام ضمير يعود على متقدم، ولا يجري على موصوف؛ لأنه صار اسما "فكل من: زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد؛ فلا يتحمل ضمير المبتدأ، نحو: هذا زيد، وهذا أسد، وهذا صاحب، فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ"[2].

ولا يطلب المتحوِّل عملا "وصاحب يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، فنقول: الصاحب، وليس (أل) فيه موصولة، لأنه قد تنوسي فيه معناه الأصلي بحسب الاستعمال، وصار من قبيل الجوامد، ولذلك لا يعمل، لا تقول: مررت برجل صاحب أخوه عمرًا."[3].

فما تحقق فيه الشروط الثلاثة السابقة فهو متحول تحولا تاما، ومن ثم لا دور له تركيباً.

تاسعا - الوضع اللغوي:

قد تهمل اللغة تخصيص عمل نحوي لبعض الألفاظ، ومن ثم تكون بلا دور تركيبي، ومن ذلك (أنْ) و(أيْ) المفسرتان، يقول عباس حسن عن (أن) المفسرة "هي حرف مهمل، والغرض منه إفادة التبيين والتفسير، مثل: (أي) المفسرة؛ فكلاهما حرف تفسير، ولهذا يصح إحلال (أيْ) محل (أنْ)"[4].

---

(١) حاشية الصبان: ١٦٤/١، وانظر: التصريح: ١٤٢/١

(٢) التصريح: ١٦٠/١

(٣) التصريح: ٩٢/١

(٤) النحو الوافي: ٢/ ٧٢

ولذلك ما بعدهما ليس من صلة ما قبلهما" وينبغي أن تعرف أن ما بعد (أن) المفسرة، ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام دونه، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه"[1]

ومن ثم لا دور تركيباً لأيٍّ من (أنْ) و(أيْ) المفسرتين.

عاشراً - خصوصية الموقع:

قد يفقد اللفظ دوره التركيبي بسبب موقعه الذي احتله، ومنه حرف العطف الواقع بين التوكيد والمؤكَّد، فإنه لا عمل له، ومن ثم لا دور له تركيباً، وإنما هو عطف صوري شكلي فحسب، ولا يُعطف هذا العطف إلا بحروف مخصصة من حروف العطف، لا بكل حروفه. يقول الصبان عن محدودية العطف وصوريته: "قوله: (بعاطف)، أي هو (ثم) خاصة كما في (التصريح). وجعل الرضي الفاء كثم، ويؤيده: (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى)[2]. والمراد بالعاطف صورةً لأن بين الجملتين تمام الاتصال؛ فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني، ولأن الحرف لو كان عاطفا حقيقيًّا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد"[3].

ويذكر الرضي أن العاطف الصوري هو ثم والفاء :" وقد يكون مع التوكيد اللفظي عاطف، نحو : والله ثم والله ، وقوله تعالى: (فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ) بعد قوله : (لا تَحْسَبَنَّهُمْ)...

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج٢، ص ١٣٨٠

(٢) سورة القيامة، الآية : ٣٤

(٣) حاشية الصبان: ٣/ ٨١ ، والآية: ٣٤، سورة البقرة .

وأما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء أو ثم فقلما يجيء في حروف العطف"[1].

وسمى عباس حسن هذه الحروف العاطفة للمؤكِّد حروفا مهملة، وأيّد رأي الرضي في توسعه في جعل (ثم) ملحقة بالفاء "الأكثر أن العاطف هو (ثم)، وليس بالواجب المتعين في رأي الرضي الذي يبيح مجيء (الفاء) مكان (ثم)، مستدلاً بقوله تعالى: (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى)[2]، إذ التقدير عنده (أولى لك فأولى لك)، فكلمة (أولى) الثانية مبتدأ حذف خبره، والجملة الاسمية من هذا المبتدأ وخبره المحذوف توكيد لفظي للجملة الاسمية التي قبل الفاء المهملة. أما غير الرضي فيوجب الاقتصار على الحرف (ثم)، ويقول إن الآية السابقة كاملة هي: (أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى (٣٤) ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى)[3] فما بعد الفاء جملة اسمية معطوفة عطفا حقيقيا على الجملة الاسمية قبلها، والجملة بعد الحرف (ثم) المهمل توكيد لفظي للجملة قبلها. ورأي الرضي أحسن"[4].

وأُجيز الفصل الصوري بالواو – كذلك – سماعاً، قال الشاعر :

حتى تراها وكأنّ وكأنْ أعناقها مشـــددات قَرَنْ[5]

---

(١) شرح الرضي على الكافية: القسم الأول، ج ٢،ص ١٠٦١، ١٠٦٢. والآية: ١١٨، سورة آل عمران، ونصها:"لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ"

(٢) سورة القيامة، الآية : ٣٤

(٣) سورة القيامة، الآيتان: ٣٤ ، ٣٥

(٤) النحو الوافي: ٣/ ٥٣٦ ، هامش ١

(٥) الرجز لخطام المجاشعي، أو للأغلب العجلي: شرح التسهيل: ٣/ ٣٠٣، وشرح الشواهد للعيني : ٤/ ١٠٠

والشاهد في قوله : (وكأنّ وكأنْ) وقد خرّجه البعض على أن مجموع (وكأن) الثانية توكيد لمجموع (وكأن) الأولى. ولكن الصبان رأى أن هذا غير متعين:" لجواز أن يكون المؤكد (كأن) فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده ... لكن يرد على هذا أن العطف الذي يفصل به هو (ثم) وكذا الفاء – على قول الرضي – لا الواو، إلا أن يجعل التقييد بـ(ثم) والفاء للفصل بالعاطف قياساً، وهذا سماع."[1].

ومن ثم فهذا التخريج للشاهد يزيد جواز الفصل بالواو بين التوكيد والمؤكَّد سماعا إلى جانب : الفاء و(ثم).

ومن الألفاظ التي تفقد دورها التركيبي بسبب الموقع أيضا الواو بين كنايات العدد، فإنها مهملة لا عمل لها، ومن ثم لا دور لها تركيباً "الواو في قولنا : (كيت وكيت)، (وذيت وذيت) المفهوم من كلامهم أن هذه الواو مهملة جاءت وجوباً لمجرد الفصل بين جزأيْ المركب المزجي، فلا عمل لها ولا أثر إلا هذا الفصل المحض."[2].

فقد صارا لملازمتهما التركيبَ كالكلمة الواحدة "ولنيابتهما عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وإن كانا غير جملة، فتقول قلت: كيت وكيت أو ذيت وذيت، فيكونان في محل نصب على المفعولية. قال شيخنا والحكم بالنصب محلاً على مجموع الكلمتين، أعني كيت وكيت وكذا ذيت وذيت، لأنهما صارا بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة".[3]

ومما سبق يتضح أن بعض حروف العطف السابق ذكرها قد فقدت دورها التركيبي بسبب موقعها، إذ إنها وقعت بين متلازمين، إما بين التوكيد والمؤكَّد في مثل : (أَولَى لَكَ

---

(١) حاشية الصبان: ٣/ ٨٣

(٢) النحو الوافي: ٤/ ٥٨٣ ، هامش: ٢

(٣) حاشية الصبان: ٤/ ٨٨

فَأَوْلَى (٣٤) ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى)[١]، (وكأنّ وكأنْ)، أو بين جزأيْ المركب المزجي في مثل: (كيت وكيت).

حادي عشر – التخفيف:

التخفيف قد يترتب عليه بطلان العمل، ومن ثم فقدان الدور التركيبي، يظهر هذا في باب (إنّ) وأخواتها؛ فـ(إن) المخففة لا تعمل عند الكوفيين مطلقا، ويجوز عند البصريين إعمالها "تُخفف (إنّ) المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها."[٢]

أما (كأنّ) فالأصح أن يلغى دورها التركيبي إذا خففت نونها ؛ فهي"للتشبيه، وتخفف فتلغى على الأصح."[٣]

وإن أثبت صاحب (التصريح) وغيره أن إعمالها باقٍ مع تخفيفها استصحاباً للأصل:"وتخفف كأن فيبقى أيضا إعمالها استصحابا للأصل."[٤]، واستشهدوا على ذلك بشواهد تعرّض لها الرضي، وخرّج بعضها على وجه الإلغاء عن العمل[٥].

وأما (لكنّ) فيرى الجمهور إلغاء عملها إذا خففت، ومن ثم لا دور لها تركيباً " تُخفف (لكنّ)، فلا تعمل أصلا؛ لعدم سماعه، وعلل بمباينة لفظها للفظ الفعل ، وبزوال موجب إعمالها، وهو الاختصاص؛ إذ صارت يليها الفعل والاسم، وأجاز يونس والأخفش إعمالها

---

(١) سورة القيامة، الآيتان : ٣٤ ، ٣٥

(٢) همع الهوامع: ١٨١/٢

(٣) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٢٨٧

(٤) التصريح: ١/ ٢٣٤

(٥) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٢٨٧ وما بعدها.

قياسا على إنْ، وأنْ، وكأنْ."[1] . وقال الرضي عن رأي يونس والأخفش: "لا أعرف به شاهدا."[2]

ومما سبق يتضح أن تخفيف نون إنّ وبعض أخواتها يؤدي إلى إلغاء عملها، ومن ثم تصبح لا دور لها تركيباً.

* * *

(١) همع الهوامع: ١٨٨/٢

(٢) شرح الرضي على الكافية: القسم الثاني، ج ٢، ص ١٢٩١

المبحث الخامس: آثار فقدان الدور التركيبي

فقدان اللفظ دوره التركيبي تترتب عليه آثار عدة، منها ما يخص العلامة الإعرابية، ومنها ما يتعلق باختصاص اللفظ بباب نحوي دون غيره، ومنها ما يرتبط بأجزاء الجملة العربية عامة.

أولا- إلغاء العلامة الإعرابية:

تلغى العلامة الإعرابية المترتبة على عمل اللفظ إذا فقد دوره التركيبي، ومن ذلك دخول الكافّ على العامل وإلغاؤه عمله. وقد قسّم ابن هشام وغيره (ما) الكافّة إلى ثلاثة أنواع[1]، هي: كافة عن الرفع، وكافة عن الرفع والنصب، وكافة عن الجرّ. والحق أنها أربعة، فقد أثبت البحث أن (ما) قد تكف عن النصب وحده أيضا، وسيعرض البحث ما ورد عند ابن هشام وغيره، ثم يذكر الحالة المستدركة.

١- دخول (ما) الكافة عن عمل الرفع:

تدخل (ما) الكافة على بعض الأفعال فتكفها عن العمل، وأشهر هذه الأفعال: طالما وقلما وكثرما. ورد في (مغني اللبيب) :"والكافة ثلاثة أنواع، أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر، وطال، وعلة ذلك شبههن برب، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرح بفعلها."[2]

٢- دخول (ما) الكافة عن عمل النصب والرفع :

تدخل (ما) على (إنّ) وأخواتها، وهي حروف ناسخة، فتكفها عن العمل، واختلف في (ليت) "والكافة ثلاثة أنواع، أحدها: الكافة عن عمل الرفع... والثانى: الكافة عن عمل

(١) مغني اللبيب: ١/ ٣٣٦– ٣٣٧ . وحاشية العطار: ٣/ ١٤٦

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٣٣٦– ٣٣٧

النصب والرفع، وهى المتصلة بإن وأخواتها، نحو: (إنما الله إله واحد) (كأنما يساقون إلى الموت) وتسمى المتلوة بفعل مهيئة."[1].

٣- دخول (ما) الكافة عن عمل الجرّ:

تدخل (ما) الكافة على أحرف وظروف فتكفها عن عمل الجر "والكافة ثلاثة أنواع، أحدها: الكافة عن عمل الرفع... والثانى: الكافة عن عمل النصب والرفع ... والثالث: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف..."[2].

٤- دخول (ما) الكافة عن عمل النصب:

الحق أن ثمة نوعا آخر من الكف تؤديه (ما)، وهو الكف عن عمل النصب، ولم يورده ابن هشام ولا غيره في مقام تعداد أوجه الكفّ عن العمل، وقد أشار إليه ابن هشام نفسه في غير الموضع السابق، يقول عن النوع الثاني من أنواع (كي):" الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا، وهى الداخلة على (ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: (كيمه)، بمعنى لمه، وعلى (ما) المصدرية في قوله:

إذا أنتَ لم تنفعْ فضرّ، فإنّما يُرجَّى الفتى كيما يضرّ وينفعُ[3]

وقيل: ما كافة."[4]

فابن هشام أثبت – في هذا النص – أن (ما) في البيت المذكور إما مصدرية وإما كافة، وفي حالة أنها كافة فقد كفت (كي) المصدرية عن عملها، وهو نصب الفعل المضارع.

---

(١) مغني اللبيب: ١/ ٣٣٧– ٣٣٩

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٣٣٩– ٣٤٢

(٣) لقيس بن الخطيم، في ديوانه، تحقيق د. ناصر الأسد ، دار صادر ، بيروت، بدون تاريخ ورقم طبعة: ١٧٠، ونسب له ، وللنابغة الجعدي، وللذبياني: شرح التسهيل: ٣/ ١٤٩

(٤) مغني اللبيب: ١/ ٢٠٦

وقد اختلف النحاة في تحديد نوع (كي) في هذا البيت، فمنهم من يقول: "إن (ما) زائدة ، كفت (كي) عن العمل - تبعاً لبعض الآراء - وليست مصدرية، والمصدر منسبك من (كي) الملغاة وصلتها، وعلى هذا تكون لام الجر مقدرة قبلها. وتدخل (كي) في عداد المصدرية الناصبة، ولكنها لم تنصب بسبب (ما)"[1].

وعلى هذا الرأي فالفعل المضارع (يضرُّ) مرفوع ، وحُرِم النصب، لأن (ما) الزائدة كفت (كي) المصدرية عن العمل، ومن ثم لم يعد لها دور تركيبي، فلم تنصب المضارع بعدها، وإنما انسبكت معه مصدرا جُرَّ باللام المقدرة قبلها.

وذهب آخرون إلى أن (كي) جارّة، وأن (ما) بعدها مصدرية تؤول مع المضارع بمصدر يجرُّ بـ(كي) : " أي : يرجى الفتى كي الضرِّ والنفعِ، بمعنى : للضرّ والنفع. فلا يصح - في الراجح - اعتبارها مصدرية؛ لوجود الفاصل، ولأن الحرف المصدري لا يدخل على حرف مصدري في الفصيح إلا لتوكيد لفظي في بعض الحالات، أو لضرورة شعرية، وكلاهما غير مستحسن هنا."[2].

ومما سبق يتضح أن فقدان الدور التركيبي يترتب عليه غياب العلامة الإعرابية التي كانت تُستحق لو لم يُفقد الدور التركيبي.

ثانيا – اتساع الموقعية:

ما يفقد دوره التركيبي تتسع موقعيته، فيجوز له أن يحُل بمواضع ما كان له أن يشغلها من قبل، ومن ذلك:

---

(١) النحو الوافي: ٣٠٤/٤ ، هامش: ٣ .

(٢) النحو الوافي: ٣٠٤/٤

١- جواز وقوع بعض حروف العطف بين التوكيد والمؤكَّد:

تقع بعض حروف العطف بين التوكيد والمؤكَّد على خلاف الأصل، ولا تكون عاطفة حقيقة، بل هو عطف صوري، فما بعدها يتبع ما قبلها لأنه توكيد له، وليس لأنه معطوف، وما كان لهذه الحروف أن تقع هذا الموقع إلا لأنها فاقدة دورها التركيبي. يقول الصبان عن العاطف في قوله تعالى:(كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (٤) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ)[١]: "والمراد بعاطف صورةً لأن بين الجملتين تمام الاتصال؛ فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني، ولأن الحرف لو كان عاطفا حقيقيًا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد"[٢].

٢- دخول (لكن) المخففة النون على الجملة الاسمية والفعلية:

يرى الجمهور إلغاء عمل (لكنّ) إذا خففت نونها، ومن ثم يليها الاسم والفعل " تُخفف (لكنّ)، فلا تعمل أصلا؛ لعدم سماعه، وعلل بمباينة لفظها للفظ الفعل، وبزوال موجب إعمالها، وهو الاختصاص؛ إذ صارت يليها الفعل والاسم."[٣]

ثالثا – إلغاء العمل:

فقدان الدور التركيبي يترتب عليه إلغاء العمل النحوي، ويقصد البحث بذلك إلغاء العمل النحوي في الباب الذي يمثله الملغَى عمله، وليس كل عمل؛ فمثلا (كان) الزائدة، التي اصطلح البحث على أنها لا دور لها في التركيب، لا اسم لها ولا خبر حالَ كونها ناقصةً، ولا فاعل لها حالَ كونها تامةً؛ لأنها فقدت دورها التركيبي "كان في حال زيادتها

(١) سورة النبأ، الآيتان : ٤، ٥

(٢) حاشية الصبان: ٣/ ٨١

(٣) همع الهوامع: ٢/ ١٨٨

لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل؛ لأنها ملغاة عن العمل. هذا مذهب المحققين"[1]. ويقول ابن هشام: "أما الاعتراض بـ(كان) الزائدة في نحو قوله: (أو نبيّ - كان - موسى) فالصحيح أنه لا فاعل لها، فلا جملة"[2].

ويستشكل على ما سبق بقول الشاعر:

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[3]

حيث لحق بـ(كان) ضمير. وقد خُرِّج هذا الشاهد على وجوه: "قيل الأصل : (هم لنا)، ثم وصل الضمير بكان الزائدة إصلاحا للفظ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل. وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر في (لنا) على أن (لنا) صفة لجيران، ثم وصل لما ذُكر."[4]

ومن الممكن أن يحكم بزيادة (كان) رغم اتصال الضمير بها، على أن يعرب فاعلاً، يقول صاحب (المغني) عن أحد تخريجات هذا الشاهد: "وقيل: بل على أنها زائدة، وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى، نحو: (زيد ظننت عالم)".[5]، ويقول صاحب (التصريح) عن (كان): "وقيل تامة، وإنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى، نحو: زيد ظننت عالم."[6]

---

(١) شرح المفصل: ٧/ ١٥٢

(٢) مغني اللبيب: ٢/ ٤٤٧

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه يمدح هشام بن عبدالملك. انظر: ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له : أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٠٧ه / ١٩٨٧م : ٥٩٧ ، شرح الشواهد للعيني: ٢/ ٤٢، وشرح التسهيل: ١/ ١٤٩

(٤) التصريح: ١/١٩٢

(٥) مغني اللبيب: ١/ ٣١٦

(٦) التصريح: ١/ ١٩٢، ١٩٣

فالفعل القلبي (ظننت) في النص السابق ملغى؛ أي لا دور له تركيباً، ورغم ذلك رفع فاعلا، ومن ثم فالملغى قد يعمل عملا جزئيا، بشرط ألا يعمل عملا يخرج به عن بابه النحوي. ففاعل (ظن) لا علاقة له بالباب النحوي لفعله الذي ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

ويرشّح صحة هذا الرأي تسميةُ بعض النحاة باب (ظن) وأخواتها بـ: "هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين"[1].

وكذلك الأمر في (كان) ففاعلها لا علاقة له بالباب النحوي الذي تشغله (كان)، وهو: باب الأفعال الناسخة.

رابعا – عدم التأثر بعامل:

اللفظ الذي يفقد دوره التركيبي كليا لا يتأثر بعامل في جملته، ومن ذلك (إلا) في أسلوب الاستثناء المفرغ "العامل في الاسم على ضربين: قياسي واستحساني، فالقياسي ما اختص به، ولم يكن كجزء منه، و(إلا) كذلك فيجب لها العمل، كوجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك، ما لم تتوسط بين عامل مفرَّغ ومعمول؛ فتُلغى وجوبا إن كان التفريغ محققا."[2]

* * *

(١) التصريح: ١/ ٢٤٦

(٢) شرح التسهيل: ٢/ ٢٧٤

الخاتمة

تستطيع هذه الخاتمة أن تسجل أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج كلية في الآتي:

- تبين – من خلال هذا البحث – أن بالعربية ما يزيد درجةً في الضعف اللغوي عما لا محل له من الإعراب، وهو ما لا دور له في التركيب، وقد وصفه النحاة واللغويون أحيانا بالمهمل أو الملغى أو المعلق أو الزائد أو غير ذلك.
- بيّن البحث أن اللغة وزعت أدوار نحوها على نحو متدرج بين الألفاظ؛ فمنها ما له محل، ومنها ما لا محل له، ومنها ما لا دور له في التركيب، وهو الأضعف. وهذا الأخير ليس سواء؛ فمنه ما يفقد دوره التركيبي كليا لفظا ومحلا، مثل: الأفعال القلبية التي يلغى عملها، ومنه ما يفقد دوره التركيبي جزئيا لفظا فحسب، مثل: الأفعال التي تعلق عن العمل، والجمل المحكية وغير ذلك. وقد تعوض اللغة ما يفقد دوره التركيبي لفظا بحركة إعرابية صورية، لا توصف بإعراب ولا بناء، كما هو الحال في تابع (أي وأية) في أسلوب النداء، سواء كان له محل من الإعراب، كما سبق، أو لم يكن له محل، كما في صفة تابع (أي وأية) في أسلوب النداء.
- أثبت البحث أن فقدان الدور التركيبي متفاوت بين أقسام الكلام في العربية على حسب توارد المعاني عليها؛ فأكثرها فقدانا لدوره التركيبي ما لا تتوارد عليه المعاني، وهو الحرف، ويقل الفقدان بزيادة توارد المعاني، ومن ثم ولي الحرفَ الفعلُ ثم الاسم.
- وجد البحث أن الدلالة قد تفقد مع الدور التركيبي، وأحيانا تبقى دونه.
- حاول البحث التوصل لأسباب فقدان الدور التركيبي، واستنتج منها أنها أسباب تخضع للمنطق الطبيعي؛ إذ إنها تأبى اجتماع مثلين أو عاملين، أو لدخول كاف عن العمل، أو لفقد شرط العمل، أو لأنه لا عمل له أصلا، أو لعدم الاختصاص، أو

الاعتراض بين متطالبين، أو لامتزاج كلمتين مما ينتج عنه تغير ملامح كلٍّ، أو لخصوصية الموقع، أو لتحول المشتق إلى اسم لا يطلب عوامل.

- أوضح البحث أن لفقدان الدور التركيبي آثارا مختلفة، منها غياب العلامة الإعرابية؛ إذ لما فقد اللفظ دوره التركيبي لم يؤثر إعرابيا فيما بعده، والاتساع في الموقعية؛ حيث أصبح فاقد الدور التركيبي يحل في مواقع ما كان له أن يحل بها من قبلُ، وإلغاء العمل؛ فلم يعد فاقد الدور التركيبي يطلب مفاعيل أو مفعولات، وأخيراً عدم التأثر بعامل؛ فأصبح فاقد الدور التركيبي لا يؤثر فيه ما سبقه من عامل، ولا يُطلب لعمل مطلقاً في جملته.

وقد كان لهذا البحث نتائج أخرى جزئية، مدونة بمواضعها من البحث.

والحمد لله رب العالمين.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر :لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط٣ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- الأمالي: هبة الله بن علي بن محمد (ابن الشجري)، حيدر آباد الدكن، ١٣٤٩هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩م.
- البحر المحيط: لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- البرهان في علوم القرآن: للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ.
- التصريح: للشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٢٥هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن القاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى الخضري، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- حاشية الصبان على (شرح الأشموني): محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
- حاشية العطار،حسن بن محمد العطار، ط. دار الكتب العلمية، بدون رقم طبعة وتاريخ.

- حاشية يس على (التصريح): للشيخ يس بن زين الدين العليمى، مطبعة الحلبي، القاهرة، بدون رقم طبعة وتاريخ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الأستاذ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣، سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- شرح ديوان جرير بن عطية الخطفي، محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، القاهرة، ط١، ١٣٥٣ه / ١٩٣٣م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له : أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٠٧ه / ١٩٨٧م .
- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق د. ناصر الأسد ، دار صادر ، بيروت، بدون تاريخ ورقم طبعة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للشيخ علي بن محمد بن عيسى الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الأندلسي المعروف بابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١ه / ١٩٩١م.

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: للرضي الإستراباذي، تحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ود. يحيى بشير المصري ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب: للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري، توزيع دار الأنصار، ط ١٥، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- شرح شواهد المغني للبغدادي، ت: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون، دمشق، ١٣٩٨ه.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، ط١، البهية، ١٣٢٢هـ .
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، حققه وعلق عليه الدكتور رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م .
- شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة ، بدون تاريخ.
- شرح مقصورة ابن دريد، للصاوي، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٥١م .
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة (عبدالله بن مسلم)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، بدون دار النشر، ط٣، ١٩٧٧م .
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط ١،١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- الكتاب:(سيبويه) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل: جار الله الزمخشري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرزاق المهدي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت / لبنان، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ما لا محل له من الإعراب في التفكير النحوي، د. مدحت يوسف السبع، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة المنيا، ع: ٦٩، ٢٠٠٩م.
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، الآمدي (الحسن بن بشر)، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني(محمد بن عمران)، مكتبة القدسي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٩ه / ٢٠٠٨م.
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية، د.محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، بدون تاريخ.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، ودار الفرقان، بدون تاريخ.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط ٤، ١٤٢٥ه / ٢٠٠٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة سنة ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام، تحقيق وشرح: عبداللطيف محمد الخطيب، سلسلة التراث العربي، العدد: ٢١، الكويت، بدون تاريخ.
- المقتضب، لأبي العباس بن محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط٢، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط١١، بدون تاريخ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.

* * *

- Al-Zamkhshari, Jar Allah. Al-Kashaf ‘an Haqa’eq Ghawamedh Al-Tanzil wa Uyoon Al-Aqawil fi Wujuh Al-Ta’wil. Ed. Abdulrazaq Al-Mahdi. 1st ed. Beirut: Al-Tarikh Al-Arabi Foundation, 1417 AH/ 1997AD. Print.
- Al-Zarkashi, Badr Al-Din. Al-Burhan fi Uloom Al-Quran .Ed. Muhammad Abu Al-Fadhl Ibrahim. Cairo: Dar Al-Turath, (n.d). Print.
- _____. Diwan Qayis Ibn Al-Khattim. Ed. Nasser Al-Assad. Beirut: Dar Sader, (n.d). Print.

* * *

- Al-Sawi, Muhammad Ismail. Sharh Diwan Jarir Ibn Attiyyah Al-Khatafi. 1st ed. Cairo: (n.p), 1353 AH/ 1933 AD. Print.
- Al-Serafi, Al-Hasan. Sharh Ketab Sibawayh. Ed. Ramadan Abdultawab. Egyptian General Book Authority, 1990 AD. Print.
- Al-Suyuti, Jalal Al-Din. Al-Ashbah wa Al-Nazhae'r. Ed. Abdula'll Salem Makram. 1st ed. Al-Resalah Foundation, 1985 AD. Print.
- Al-Suyuti, Jalal Al-Din. Hama' Al-Hawame' fi Sharh Jame' Al-Jawame'. Ed. Abdula'al Salem Makram. 2nd ed. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1407 AH. Print.
- Al-Suyuti, Jalal Al-Din. Sharh Shawahid Al-Mughni. 1st ed. Al-Bahiyah, 1322 AH. Print.
- Al-Ta'ei, Jamal Al-Din. Sharh Al-Tashil. Ed. Abdulrahman Al- Sayid and Muhammad Badawi Al-Makhtoon. 1st ed. Dar Hajr for printing, publishing and distribution, 1410 AH/ 1990 AD. Print.
- Yusuf, Muhammad. Al-Bahar Al-Muhit. 2nd ed. Cairo: Dar Al-Ketab Al-Islami, 1413 AH/ 1992 AD. Print.
- Ya'ish, Muwaffaq Al-Din Ya'ish. Sharh Al-Mufassal. Cairo: Al-Mutanabbi Library, (n.d). Print.

- Omar, Ahmad Mukhtar. Mu'jam Al-Lughah Al-Arabiyyah Al-Mu'aserah. Cairo: 'Alam Al-Kutub, 1429 AH/ 2008AD. Print.
- Qanbar, Amr Othman. Al-Ketab. Ed. Abdulsalam Haroon. 3rd ed. Cairo: Al-Khanji Library for printing, publishing and distribution, 1408 AH/ 1988AD. Print.
- Rabah, Abdulaziz and Ahmad Yusuf Daqaq. Sharh Shawahid Al-Mughni li Al-Baghdadi. Damascus: Dar Al-Ma'mon, 1398 AH. Print.
- Al-Razi, Ahmad Faris. Al-Sahebi fi Fiqh Al-Lughah Al-Arabiyyah wa Masa'eluha wa Sunan Al-Arab fi Kalameha. Ed. Ahmad Hasan Basj. 1st ed. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1418 AH/ 1997 AD. Print.
- Al-Sabban, Muhammad Ali. Hashyat Al-Sabban: Sharh Al-Ashmoni. Dar Ihya' Al-kutub Al-Arabiyyah, (n.d). Print.
- Al-Sabe'a, Medhat Yusuf. "Ma La Mahal lahu mn Al-E'rab fi Al-Tafkir Al-Nahaowi". Journal of Arts and Humanities, Faculty of Arts, Al-Minia University, 2009 AD. Print.
- As-Sarraj, Muhammad Sahl. Al-Usool fi Al-Nahow. Ed. Abdulhossain Al-Fatli. 3rd ed. (n.p), 1405 AH/ 1985AD. Print.
- Al-Sawi, Abdullah. Sharh Maqsorat Ibn Duraid. Egypt: Al-Khanji Library, 1951 AD. Print.

- Al-Kafawi, Ayob Mosa. Al-Kuliyyat: Mu'jam fi Al-Mustalahat wa Al-Furooq Al-Lughawiyyah. Ed. Adnan Darwish and Muhammad Al-Massri. Beirut: Al-Resalah Foundation, 1419 AH/ 1998 AD. Print.
- Al-Khudhari, Muhammad Mustafa. Hashyat Al-Khudhari: Sharh Ibn Aqeel ala Alfeyat Ibn Malik. Ed. Turki Farhan Al-Mustafa. 1st ed. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1998 AD. Print.
- Al-Labdi, Muhammad Sameer. Mu'jam Al-Mustalahat Al-Nahowiyyah wa Al-Sarfiyyah. Al-Resalah Foundation, (n.d). Print.
- Al-Mubrad, Abi Al-Abbas Muhammad. Al-Muqtadhab. Ed. Muhammad Abdulkhaliq Odhimah. 2nd ed. Egypt: the Supreme Council for Islamic Affairs, 1399 AH/ 1979 AD. Print.
- Muhammad, Hebatullah Ali. Al-Amali. Hyderabad: (n.p), 1349 AH. Print.
- Al-Muradi, Al-Hassan Al-Qassem. Al-Jana Al-Dani fi Huroof Al-Ma'ani. Ed. Fakhr Al-Din Qubawa and Muhammad Nadeem Fadhel. 1st ed. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1413 AH/ 1993 AD. Print.
- Muslim, Abdullah. Al-She'r wa Al-Shu'ara. Ed. Ahmad Muhammad Shaker. 3rd ed. (n.p), 1977 AD. Print.
- Obadah, Muhammad Ibrahim. Mu'jam Mustalahat Al-Nahow wa Al-Sarf wa Al-Oroodh wa Al-Qafiyyah be Al-Lughatain Al-Arabiyyah wa Al-Engleziyyah. Dar Al-Ma'aref, (n.d). Print.

- Al-'Elaimi, Yasin Zain Al-Din. Hashyat Yasin. Cairo: Al-Halabi Press, (n.d). Print.
- Al-Esterbathi, Al-Radhi. Sharh Al-Radhi li Kafiyat Ibn Al-Hajib. Ed. Hasan Muhammad Al-Hefzhi and Yahya Bashir Al-Massri. 1st ed. Riyadh: Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, 1398 AH/ 1978AD. Print.
- Fa'our, Ali. Diwan Al-Farazdaq. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1407 AH/ 1987 AD. Print.
- Hasan, Abbas. Al-Nahow Al-Wafi. 11th ed. Egypt: Dar Al-Ma'arif, (n.d). Print.
- Hesham, Abdullah Jamal Al-Din. Mughni Al-Labeeb 'an Kutub Al-A'areeb. Ed. Muhammad Muhyi Al-Din Abdulhameed. Sidon: Al-Maktabah Al-Asriyyah, 1407 AH/ 1987 AD. Print.
- Hesham, Abdullah Jamal Al-Din. Mughni Al-Labeeb 'an Kutub Al-A'areeb. Ed. Abdullatif Muhammad Al-Khateeb. Kuwait: Selselat Al-Turath Al-Arabi, (n.d). Print.
- Ibn Jenni, Othman. Al-Khasa'es. Ed. Muhammad Ali Al-Najjar. 3rd ed. Egyptian General Book Authority, 1408 AH/ 1988AD. Print.

List of References:

- Academy of Arabic Language in Cairo. Al-Mu'jam Al-Waseet. 4th ed. Al-Shorooq International Library, 1425 AH/ 2004 AD. Print.
- Amin, Ahmad and Abdulsalam Haroon. Sharh Diwan Al-Hamasa li Al-Marzuqi. 1st ed. Dar Al-Jeel, 1411 AH/ 1991 AD. Print.
- Al-Ansari, Abdullah Jamal Al-Din. Sharh Shuthoor Al-Thahab. 15th ed. Dar Al-Ansar, 1398 AH/ 1978AD. Print.
- Al-Ansari, Abdullah Jamal Al-Din. Awdhah Al-Masalik ela Alfeyat Ibn Malik. 5th ed. Beirut: Dar Al-Jeel, 1979 AD. Print.
- Al-Ashmoni, Ali Muhammad. Sharh Al-Ashmoni ‘ala Alfeyat Ibn Malik. Dar Ihya' Al-Kutub Al-Arabiyyah, (n.d). Print.
- Al-Attar, Hassan Muhammad. Hashyat Al-Attar. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, (n.d). Print.
- Al-Azhari, khalid. Al-Tasrih. Cairo: Al-Azhariyyah Press, 1325 AH. Print.
- Al-Baghdadi, Abdulqader Omar. Khezanat Al-Adab wa Lob Lebab Lesan Al-Arab. Ed. Abdulsalam Muhammad Hroon. 4th ed. Cairo: Al-Khanji Library, 1418 AH/ 1997 AD. Print.
- Beshr, Al-Hasan. Al-Mu’talef wa Al-Mukhtalef fi Asma’ Al-Shu’ara wa Konahom wa Alqabehom wa Ansabehom wa Ba’dh She’rehom. 2nd ed. Cairo: Al-Qudsi Library, 1982 AD. Print.

The Loss of the Structural Role Phenomenon in Arabic Syntax

Dr.Medhat Yousef Al-Saba'
Associate Professor Faculty of Education, Shaqra University

Abstract:

The phenomenon of Missing of Structural role in Arabic Grammar

Title: The phenomenon of Missing of Structural role in Arabic Grammar

Prepared by: Dr / Alsaba', Medhat Yussef, Associate Professor at the Faculty of Education, Shaqra University.

It appears in this research is that there are words in Arabic language that have less weakness linguistic relationship what have no place language structure. This loss of grammatical structure role has been described by grammarians as the missing, the canceled, the suspended, in excess of, or otherwise.

The extracted loss situations has been selected, the parts of speech they related to has been identified to know the role of its meaning that make it loses its structural role, and tried to see the causes of the loss of this structural phenomenon, and then reflect the result of the role of this loss on the morphological and structural effects